دســـتور ١٩٣٠

(الصـــدور والإلغـــاء)

إعـــداد

د. فرغلـــي على تسن

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصـر

كلية الآداب بقنـا - جامعة جنوب الـوادي

٢٠٠٤م

المبحث الأول

مصر في ظل دستور ١٩٢٣

لا زالت دراسات التاريخ الدستوري في مصر لا تأخذ اهتمام المؤرخين رغم أنها عصب التاريخ السياسي ، وأن كنا لا ننكر أن ذلك الفرع من التاريخ قد أخذ بلب القانونيين ــ وأن كان رؤية هؤلاء للأحداث التاريخية تختلف تماماً عن رؤية المؤرخ سواء في التحليل للأحداث أو الخروج بالنتائج أو منهجية التناول للحدث.

وهذه المحاولة لتقييم دستور سنة ١٩٣٠ المعروف باسم دستور صدقي تحتل موقعاً هاماً في حركة النضال المصري سواء من جانب القوى السياسية على الساحة المصرية أم من جانب القوى الشعبية ممثلة في شباب مصر في تلك الفترة والذين يعود إليهم الفضل في إلغاء هذا الدستور والعودة إلى الدستور السابق المعروف باسم دستور ١٩٢٣ .

ولقد كان صدور دستور ١٩٢٣ نتيجة طبيعية لتطور الأحداث في مصر في أعقاب إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي أعلن من جانب واحد هو الجانب البريطاني ــ وبهذا التصريح حصلت مصر على استقلالاً منقوصاً وأصبحت ملكية ذات سيادة ، وتغير لقب حاكم مصر من سلطان إلى ملك [١] .

وكان أول ملوك مصر هو السلطان أحمد فؤاد ــ الذي صدر تصريح ٢٨ فبراير في عهده ، والذي كان سلطاناً على مصر خلفاً للسلطان حسين كامل [٢].

ورغم كل ما قيل عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، إلا أن ذلك العام يعتبر محوراً فاصلاً هاماً في حركة التاريخ المصري وأطلق على هذه المرحلة أسم المرحلة الليبرالية وأن كانت من وجهة نظرنا بتعبير أدق مرحلة شبه ليبرالية استمرت حتى سنة ١٩٥٢ .

وفي اليوم التالي لإعلان التصريح الذي صدر ، أمر الملك أحمد فؤاد (عبد الخالق ثروت باشا) بتشكيل أول وزارة في العهد الملكي فألفها ، وفي ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ صدر المرسوم الخاص بإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة في ضوء هذا التصريح [٣] .

---

[١] عبد العزيز الرفاعي : ثورة مصر سنة ١٩١٩ دراسة تحليلية تاريخية (١٩١٤ / ١٩١٩) دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ط١ ١٩٦٦ ص ١٤٨ .

[٢] د.محمود حلمي مصطفي :- تاريخ مصر السياسي ١٩٨٢ / ١٩٥٢ مكتبة الطليعة أسيوط ١٩٦٧ ص ١٦٢

[٣] عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومي من إبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ، جـ١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ط١ ، ١٩٤٧ ص٥٩

وفي ٢ إبريل سنة ١٩٢٢ شكلت وزارة ثـــروت لجنـــة لوضـــع الدستور الذي ستحكم بمقتضاه البلاد وقـــانون الانتخابـــات علـــى النحـــو التالي:-[٤]

حسين رشدي باشا رئيساً للجنة وضع الدستور ومعـــه الأعضـــاء التالية أسماؤهم : أحمد حشمت باشا نائباً للرئيس ، يوسف سليمان باشـــا ومحمد توفيق رفعت باشا وعبدالفتاح يحيي باشا والسيد عبدالحميد البكـــري والشيخ محمد بخيت والأنبا يؤانس ، وقليني فهمي باشا وإسماعيل أباظـــة باشا ، ومحمود أبوحسين باشا ومنصور يوسف باشـــا ويوســـف أصـــلان قطاوي باشا وإبراهيم أبورحاب باشا وعلى المنزلاوي باشا ، وعبداللطيـــف المكباتي بك ومحمد على علوبة بـــك ، وزكريـــا توفيـــق بـــك ، وإبراهيـــم الهلباوي بك ، وعبد العزيز فهمي بك ومحمود أبو النصر بك والشيخ محمـــد خيرت راضي بك وحسني عبد الرازق باشا وعبد القادر الجمال باشا وصالح لملوم باشا والياس عوض بك وعلى ماهر بك وتوفيق دوس بـــك ، وعبـــد الحميد مصطفى بك وحافظ حسني باشا وعبد الحميد بدوى بك .

ويتضح منها أن: عدد الباشوات في اللجنة كان ١٦، عدد البكـــوات في اللجنة كان ١١ ، عدد اثنان من شيوخ الإسلام٢ ،ممثل واحد للأقباط ١ ومعظم أعضاء اللجنة من كبار رجال القانون الدستوري في مصـــر ، فلقـــد كان حرص وزارة ثروت على أن تمثل لجنة الثلاثين المنـــوط بـــها وضـــع الدستور كافة طوائف الأمة ... ومن الجدير بـــالذكر أن اللجنـــة ضمـــت أعضاء من الجمعية التشريعية التي كانت آخر هيئة شبه نيابية فـــي عـــهد الاحتلال . وهذا الحرص هو الذي جعل من بين أعضاء اللجنـــة أشـــخاصاً ليست لهم صلة بالفقه الدستوري [٥] فقد كـــانت اللجنـــة كمـــا ســـبق وأن وضحنا تضم بطريرك الأقباط ممثلاً للأقباط في مصر والشيخ محمد بخيـــت مفتي الديار المصرية ممثلاً لعلماء الدين الإسلامي وكان فيها صالح لملـــوم ممثلاً للعرب المستوطنين في مصر الذين كانت لهم إلـــى يؤمنـــذ امتيـــازات خاصة .... فعلتها القوانين والعادات المرعية ، وكان فيها إلـــى جـــانب هؤلاء جماعة من كبار أعيان الأراضي كان قد وقع عليهم الاختيار إرضـــاء لأصحاب المصالح في البلاد وكان لتوفيق دوس والياس بـــك عـــوض مـــن الذين جمعوا صفة الاشتغال بالقانون إلى جانب صفة الطائفية .

وقد أطلق سعد زغلول على هذه اللجنة اسم " لجنة الأشقياء" حيـــث كـــان رأيه هو وحزب الوفد أن تتولى عملية إصـــدار الدســـتور جمعيـــة وطنيـــة

---

[٤] محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر، جـــ ٥ ، مطبعـــة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٩،ص ٩٤

[٥] د.محمد حسين هيكل :-مذكرات في السياسة المصرية ، جـــ١، مكتبـــة دار المعارف المصرية القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ١٣٤

منتخبة [٦] وقد بدأت اللجنة اجتماعاتها في الأسبوع التالي لإعلان تكوينها وقرر رشدي باشا رئيس اللجنة تأليف لجنة سميت لجنة المبادئ العامة تكون مهمتها وضع مجموعة منسقة من المبادئ الدستورية العصرية ، لعرضها على اللجنة العامة وشكلت اللجنة المذكرة من ١٨ عضواً من أعضاء اللجنة العامة .

وقد أسفرت اجتماعات لجنة الدستور عن وضع مائة وعشرون قراراً خاصاً بالقواعد العامة لمشروع الدستور ، عهد بها إلى مصطفى فتحي باشا وزير الحقانية لأعداد تقرير عنه[٧] .

وفي ٢٢ نوفمبر سلم المعتمد البريطاني الملك خطاباً (متخطياً الوزارة ــ (خلافاً للأحوال المتبعة) من الحكومة الإنجليزية تضمن عدم موافقتها على ذكر السودان مشروع الدستور المصري وأنها لا ترغب في ذكر السودان في مشروع الدستور المصري ، وأنها لا ترغب قط في أن تتعرض لحقوق مصر في السودان ولا لحقوقها في مياه النيل إلى أن يتم الاتفاق عليها بالمفاوضات بين إنجلترا ومصر وأنها تعتبر هذا إنكار لاتفاقية ١٨٩٩ وخروجاً على تصريح ٢٨ فبراير . وهددت بريطانيا الملك فؤاد بأنها سوف تتصدى لأي محاولة لوضع السودان في الدستور وذلك بالغاء تصريح ٢٨ فبراير واتفاقيتي السودان سنة ١٨٩٩ ولم تكن مصر تملك القدرة أو القوة لمعارضة ذلك الأنذار[٨] .

لم نلبث وزارة ثروت باشا أن قدمت استقالتها واستدعى الملك فؤاد " نسيم توفيق باشا " لتأليف الوزارة الجديدة وكانت تلك الوزارة هي التي عرضت مشروع الدستور على اللجنة الاستشارية التابعة لوزارة الحقانية التي قدمت تقريرها متضمناً عدداً من التعديلات التي كان الملك يطالب بها تكريساً لسلطاته على حساب البرلمان [٩].

وأهم هذه التعديلات التي قامت الوزارة بتعديلها هي :-

١ــ حذفت النص القائل بأن الأمة هي مصدر السلطات .

٢ــ جعلت منح الرتب والنياشين من حق الملك وحده ومن غير مشاركة الوزارة .

٣ــ جعلت الأعضاء المعينين من الشيوخ مماثلاً لعدد المنتخبين .

---

[٦] طعيمة الجرف : ثورة ٢٣ يوليو ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٧٩

[٧] د. على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر (العهد البرلماني ١٩٢٢ ــ ١٩٥٢) القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٣٨٦

[٨] أميمة صابر البغدادي : الحركة الوطنية المصرية من ١٩١١ إلى ١٩٢٤ رسالة ماجستير ــ كلية آداب ــ جامعة عين شمس ١٩٧٢ ، غير منشورة ، ص ٣٧ ــ ٣٩

[٩] على الدين هلال : المرجع السابق ص ١٠١

٤ــ خولت الملك حق حل المجلس .
٥ــ تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعداها مجلس النواب [١٠]

وصدر الدستور في ١٩ أبريل ١٩٢٣ بالرغم من ذلك طبقاً للمشروع الذي وضعته اللجنة محذوفاً منه نقط النصان الخاصان بالسودان ولم توافق اللجنة على تعديلات وزارة محمد نسيم توفيق.

وقد وقع الملك فؤاد على وثيقة الدستور في عهد وزارة يحيي إبراهيم باشا وهكذا تطلب إصدار الدستور تغيير وزارتين ولم يصدر إلا في عهد الوزارة الثالثة ووقع الملك على الدستور في الساعة الحادية عشر والنصف وقعه الملك فؤاد وتلاه الوزراء فوقعوا جميعاً ثم نزلوا إلى ديوان كبير الأمناء وأرسل رئيس الوزراء تلغرافات البشري إلى المحافظات والمديريات بصدور الدستور ، وصدرت الأوامر إلى القلاع بأن تطلق في العاصمة والثغور ومائة مدفع ومدفع وفي المدن الداخلة ٢١ مدفعاً [١١] وكان دستور ١٩٢٣ يقع في ١٧٠ مادة وقد قرر الدستور أن جميع السلطات مصدرها الأمة واعترف بمبدأ المساواة بين المصريين فهم لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .

كما أقر الدستور الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأي مكفولة ولا يجوز القبض على أي إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون. وكفل الدستور وحرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ومنع إنذارها أو تعطيلها أو إلغاءها بواسطة الإدارة ، كما أقر القانون أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، كما حظر الدستور نفي أي مصري من الديار المصرية وحظر تسليم اللاجئين السياسيين وقرر الدستور في المادة الثامنة حرمة المنازل ، كما قرر الدستور أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا .[١٢]

وأقر الدستور أن البرلمان المصري يتكون من مجلسين :

مجلس الشيوخ ومجلس النواب ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون (الخمسان) ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون وعدد الشيوخ المنتخبين يكون بنسبة عضو عن كل مائة وثمانين ألفاً من الأهلين وعدد النواب بنسبة نائب عن كل ستين ألفاً ، ومدة عضوية الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات

---

[١٠] طعيمة الجرف : المرجع السابق ص ، ص ٧٩ ، ٨٠ ، كان صدور الدستور في ٣ رمضان ١٣٤١ م.
[١١] عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١١٥
[١٢] دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٥ مجالس نيابية ، انظر مواد دستور ١٩٢٣

ومدة عضوية النائب خمس سنوات وسن عضو النواب لا تقل عن ثلاثين سنة وسن عضو الشيوخ لا تقل عن ٤٠ سنة [١٣] .

وقد قيدت عضوية مجلس الشيوخ على النحو التالي :-

حددت الفئات التي يرشح منها عضو مجلس الشيوخ حيث نص الدستور على أن يكون من الطبقات التالية :-

أولاً : الوزراء ـ الممثلين السياسيين ـ رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فما فوق سواء الحاليون أو السابقون .

ثانياً : كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها مصرياً في العام ، ومن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو المهن الحرة وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينهما[١٤] .

وقد أقر دستور ١٩٢٣ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجبت عليها أن تستقيل وإذا كان القرار خاص بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة [١٥] .

وكان للملك حق حل مجلس النواب ، وإذا حل في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر ، كما نص الدستور في مادته ٤٨ أن يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه .

ونص الدستور ألا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك ، وإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه ، فإذا لم يرد القانون في هذا المشروع في هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر . وإذا رد المشروع في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بأغلبية ثلث الأعضاء الذين يتألف منهم كل عن المجلسين صار له الحكم القانوني وأصدر.

وفي ٣٠ إبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب وهو أول قانون للانتخاب صدر في عهد الدستور وقد أسس على القواعد التالية :-

(١) حق الانتخاب مقرر لكل مصري بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية

(٢) الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين الأولى هي انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هي انتخاب النواب ، ففي المرحلة الأولى

---

[١٣] عبد الرحمن الرفعي : المرجع السابق ص ١١٦

[١٤] انظر المادة ٧٨ من دستور ١٩٢٣

[١٥] انظر المادتين ٦١ ، ٦٥ من دستور ١٩٢٣ .

ينتخب كل ثلاثين ناخباً مندوباً منهم يشترط أن تكون سنة خمساً وعشرين سنة والمرحلة الثانية هي انتخاب النواب فالمندوبون الثلاثينون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب في دائرتهم ومدة نيابة المندوب الثلاثيني خمس سنوات وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاته أو استقالته أو لتغيير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب وجب انتخاب مندوب آخر تنتهي نيابته في الميعاد الذي كانت تنتهي فيه نيابة من حل هو محله [١٦].

أما الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات فالأولى هي انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هي انتخاب المندوبين من المندوبين وذلك أن كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوباً عنهم ويشترط أن تكون سنه ثلاثين سنة وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ في دائرتهم .

وقد اخذ قانون الانتخاب المصاحب لدستور ١٩٢٣ بقاعدة الانتخاب الفردي [١٧] .

ولم يشترط القانون في الناخبين والمندوبين أو مندوبي المندوبين شروطاً مالية أو ثقافية فكان ذلك أقرب إلى المساواة والديمقراطية ولم يشترط الدستور في النائب شروطاً مالية وإنما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ في بعض المرشحين [١٨].

وقد وافق الملك فؤاد على الاستجابة لرغبة بريطانيا في حذف أي نص من نصوص السودان بالرغم عن قلق واضعي الدستور إلا أنه رأى أنها الفرصة الوحيدة للمصريين للإسهام في إنجاز مكاسب لمصر في المفاوضات البريطانية المستقبلية [١٩] وبالرغم من المعارضة الوطنية إلا أن دار المندوب السامي أعلن أن الهدوء والنظام في تحسن [٢٠].

وقد كان لابد من تفصيلات بعض مواد الدستور وذلك لتسهيل المقارنة مع دستور سنة ١٩٣٠ .

وقد تهيأت الأحزاب القائمة حينئذ لخوض المعركة ، وهي الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني ، وقد جرت الانتخابات في عهد وزارة يحيي باشا إبراهيم واكتسحها حزب الوفد حيث حاز على أغلبية مطلقة مما أدى إلى حقد الأحزاب الأخرى وغضب الملك فؤاد على ثقة

---

(١٦) دار الوثائق القومية ــ محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٥ مجالس نيابية

(١٧) سامي مهران : الحياة النيابية في مصر . جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية ــ مركز التدريب البرلماني العربي ١٩٩٥ ص ١٥ ، ١٦

(١٨) محمد زكي عبدالقادر : محنة الدستور كتاب روز اليوسف ، العدد السادس ١٩٥٥ص ٤٧ ــ ٤٩ ،محمد خليل صبحي : المرجع السابق ، ص ٦٢١

(١٩) F.o . 407 / 197 No 70 scott to curzon 14/9/1924

(٢٠) F. o . 407 / 197 No 33 Allenby to Curzon 15/7/1923

الشعب بالوفد [٢١] وبدأت الانتهاكات من جانب الملك لضرب الدستور بما نسميه بالثورة المضادة ضد الحياة البرلمانية [٢٢].

وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ استصدرت وزارة زيور ـ التي كانت قد حلت محل وزارة سعد زغلول الذي قدم استقالته في أعقاب اغتيال " السيرلي ستاك " سنة ١٩٢٤ بعد أحد عشر شهراً من تأليفه وزارته ـ مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ، وقصدت من ذلك أن لا تتقدم إلي البرلمان ببيان برنامجها وكان هذا التأجيل نذيراً بما سيعقبه من حل مجلس النواب.

وفي ٩ ديسمبر قبل أن يحل مجلس النواب بأيام ، عين إسماعيل صدقي ـ وكان من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين ـ وزيراً للداخلية ، وكان الغرض من تعيينه في هذا المنصب تقوية الوزارة والاستعانة به في العبث بالانتخابات التي بدت بوادرها تلوح في الأفق ، وقمع أية حركات مقاومة ، وبهذا التعيين برز أصبح الأحرار الدستوريين في تخريب العملية الانتخابية وباشتراكهم في الوزارة ضمن الإنجليز حصولهم على جميع مطالبهم [٢٣] وقد أعطيت لصدقي صلاحيات واسعة للتصرف في وزارة الداخلية [٢٤] كما اعتمد القصر في هدم الوفد من الداخل على حسن نشأت وكيل الديوان الملكي بإشاعته أن الوفد يسير سيراً مضطرداً إلى الجمهورية والإطاحة بالملكية ظناً منه أنه إذا ما قلبت الحكومة وحل البرلمان سوف يكون له مركز في الوزارة الجديدة ، وسعي بما له من نفوذ إلى هدم العلاقة بين الملك والوفد [٢٥] وزارد تدخله في شئون الدولة ، بل انطلق في السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الأقاليم [٢٦]

ووقف الإنجليز ضد الوفد من خلال القصر وإطلاق يده في هدم الوفد ، حيث ضمم الإنجليز على إدانة الوفد كهيئة في جريمة مقتل

---

[٢١] د. السعيد رزق حجاج : دستور ١٩٢٣ بين الوفد والقصر ١٩٢٣ ـ ١٩٢٧، مطبعه حسان ، القاهرة ،١٩٨٥، ص ٨

[٢٢] د. محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٨٠ ـ ٨٦

[٢٣] الرافعي ، ص ١٦٣

[٢٤] Lord Lioyd : Egypt Since Cromer . Vol . 11 , London , 1434 , p .11.

[٢٥] دار الوثائق القومية ، محفظة ٢١٦ عابدين ، وثيقة بدون تاريخ بعنوان اليوم نكشف القناع عن الدسائس بين الأمة والعرش ، وانظر ، د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ جـ ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨، ص ٥٧٢ ، ٥٧٣

[٢٦] محسن محمد: أصول الحكم ـ تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية ، دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ص٢١٩

السردار[٢٧] . ولم يلبث أن صدر قرار من الملك أحمد فؤاد بحل البرلمان الذي لم يكن له من العمر سوى تسع ساعات فقط [٢٨] .

ويدعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ٢٣ مايو ١٩٢٥ ، وأن يجتمع مجلس النواب الجديد في أول يونيه ، واستأثر القصر بكل السلطة في البلاد [٢٩] ، وكان تصرف الملك دليلاً على تمسكه بحكم الفرد وأنه لا يكترث باحترام قوانين الدولة الدستورية [٣٠] ، وحكمت وزارة زيور من غير برلمان ، زاعمة أنها تعدل قانون الانتخاب ، وفي نفس الوقت سارت في مهاجمة خصومها ؛ والتنكيل بهم [٣١] .

ناهيك عن قيام الحكومة برفت مجموعة من العمد والمشايخ من وظائفهم بل ومحاكمتهم بسبب معارضتهم قانون الانتخاب الجديد [٣٢]، وقد برأ القضاء هؤلاء العمد والمشايخ لأنه من حقهم الاستقالة كما يستقيل أي موظف عمومي [٣٣] .

ولكن أنصار الليبرالية وحماة الدستور رأوا أنه لابد من اجتماع البرلمان ، فأجتمع من تلقاء نفسه في ٢١ نوفمبر تنفيذاً لحكم الدستور (المادة ٩٦) (*) ولكن الحكومة استعدت لذلك ، فحشدت قوات من البوليس حول دار البرلمان لمنع الأعضاء من الدخول ، ولكن ، وللمرة الأولى يقوم أعضاء من الحزب الوطني والأحرار الدستوريين والوفد بالاجتماع معاً في نفس الموعد في فندق الكونتنتال في نفس اليوم ، وأسفر الاجتماع عن صدور قرارات إجماعية ترمز إلى عدم الثقة بالوزارة ، وتم انتخاب سعد

---

[٢٧] د . عبدالعظيم رمضان ، ص ٥٧٣

[٢٨] المقطم في ٢٥ مارس ١٩٢٥ ، الرافعي ، ص ١٧٠ ، ١٧١ ، محسن محمد ، ص ٧٦

[٢٩] د . عبد العظيم رمضان ، ص ٥٨٠

[٣٠] مارسيل كولومب ، ترجمة ، زهير الشايب : تطور مصر ١٩٢٤ ــ ١٩٥٠ ، مكتبة مدبولي ، ١٩٥٠ ، ص ٦٩

[٣١] محمد زكي عبدالقادر ، ص ٦٥

[٣٢] دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم ٥٧١ ، تلغراف في ١٩٢٥/٦/٢١ ، د . جلال يحيي : العالم العربي الحديث ، الفترة الواقعة بين الحربيين العالميتين ، دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ص ٥١٥

[٣٣] د . عبدالمنعم الدسوقي : موقف عمد ومشايخ القرى من انتخابات صدقي ١٩٣١ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السابع والعشرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٢٨٩

* المادة ٩٦ ــ يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم المذكور .

زغلول رئيساً لمجلس النواب [٣٤] وفي فبراير ١٩٢٦ انعقد المؤتمر الوطني وأصدر قراراته بالاتحاد على مصلحة الأمة وتأييد القواعد الدستورية [٣٥]، والجدير بالذكر أن المعركة بين الأحزاب والقصر ، انتهت بضعف الفريقين لحساب السياسة الإنجليزية [٣٦]

وفي ٣٠ يونيه ١٩٢٨ تأجل انعقاد البرلمان بمجلسيه لمدة شهر ، وفي ١٩ يوليو من نفس العام أعلن حل البرلمان وتم تأجيل انتخاب وتعيين أعضاء المجلسين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، على أن يقوم الملك بتولي السلطة التشريعية خلال تلك الفترة ، وأوقف تطبيق عدة مواد من الدستور وهي المواد ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ [٣٧]، وقد أوضح هذا الإجراء العنيف نية الملك فؤاد وعزمه على أن يعمل خارج نطاق البرلمان وفي غيبته باتخاذ إجراءات تؤكد الحكم المطلق بعيداً عن الدستور[٣٨]وقد أيد الإنجليز هذه السياسة ــ سياسة تعطيل الحياة النيابية [٣٩] ، لأن ذلك في مصلحتهم في المقام الأول .

وقد قوبل تعطيل الدستور بالسخط والاستنكار في أرجاء البلاد ، إذ هو حرمان للأمة من حقوقها التي كسبتها بعد جهاد طويل [٤٠] وفي المؤتمر البرلماني الدولي الخامس والعشرون المنعقد في برلين عام ١٩٢٨ دعا مكرم عبيد عضو حزب الوفد والشخصية الثانية فيه إلى استنكار الالتجاء إلى القوة أو إلى الأعمال غير المشروعة لتعطيل الحياة النيابية أو وقفها ،لأن ذلك مخالفاً لإرادة الشعوب [٤١] وتوالت الاحتجاجات على

---

[٣٤] د. محمود متولي ، ص ٨٩ ، د. السعيد رزق حجاج ، ص ٦٧ .
Lord Lioyd . Op . Cit . pp . 98 – 146

[٣٥] المقطم في ١٩٢٦/٢/٢٠

[٣٦] Lord Lioyd : Op .C it . p ,155

[٣٧] مجلس النواب ، جلسة ١٩٣١/٦/٢٩ ، ص ٣٣ ، الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية ، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات " الاتحاد البرلماني الدولي " التي عقدت من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٩ المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩٤٥، المؤتمر الخامس والعشرون المعقود ببرلين في ١٩٢٨ ، ص ٥ ، المقطم في ١٩٢٨/٧/٢١ ، عبدالرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية جـ ٢ ، دار المعارف ط ٣ ، ١٨٨٤ ، ص ٦٥ ، ٦٦

[٣٨] مارسيل كولومب ، ص ٦٨

[٣٩] Lord Lioyd : op .Cit ., p . 277

[٤٠] الرافعي ، جـ ٢ ، ص ٦٨

[٤١] الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية ، المؤتمر الخامس والعشرون المعقود ببرلين في ١٩٢٨ ، ص ٥ ، ٦

إجراءات محمد محمود الذي أصبح دكتاتوراً يحكم بيد من حديد يسانده الإنجليز[٤٢] .

وللهروب من سخط الشعب عملت حكومة محمد محمود على صرف الجماهير عن الدستور والبرلمان من خلال توجيه أنظارهم إلى الإصلاح الداخلي[٤٣] وسارت الوزارة على سياسة مناهضة للعناصر التحررية وعناصر الوفد رغم عدم استنادها إلى سند قانوني ودستوري يسمح لها بذلك ، وإمعاناً في الاضطهاد والعقاب قامت الوزارة بحرمان الموظفين من الحرية السياسية [٤٤]

وللمواجهة المضادة كان لابد من موقف للقوى السياسية والاجتماعية من تعطيل وزارة محمد محمود للحياة النيابية ، فقد أدان حزب الوفد الحكومة واتهمها بالعمل لحساب الإنجليز وتقسيم البلاد ، وأنه لابد من استخلاص الدستور من أيدي الرجعيين وكان من أبرع ما اتبعه أحد أعضاء الوفد (مكرم عبيد) في لندن إتصالاته بأعضاء البرلمان البريطاني خاصة أعضاء حزب العمال المستقل الذين حملوا وزارة الخارجية البريطانية مسئولية الموقف في مصر التي أصبحت تحكم بدون دستور وبدون برلمان [٤٥] .

وقد أدان الحزب الوطني أيضاً هذا الانقلاب ، وقال أعضاؤه أن حكم التاريخ سيكون قاسياً على محمد محمود وخدمته لسياسة الاحتلال ودعا هذا الحزب الأمة إلى الوحدة واستخلاص الدستور والجلاء [٤٦]

أما البرلمان فقد أصدر بياناً بالاجتماع تلقائياً بعد شهر من اجتماعه الأول أي في ٢٨ يوليو ١٩٢٨ ، ولكن الظروف اضطرت هؤلاء الأعضاء إلى الاجتماع قبل الموعد بأربعة أيام في النادي السعدي ، وتقرر في هذا الاجتماع اعتبار القرار الصادر عنهم في ٢٨ يونيه قائماً ولا يؤثر فيه حل المجلسين لبطلانه .

وبناء على قسم أعضاء البرلمان باحترام الدستور ، فإنهم قرروا اجتماع المجلسين في ٢٨ يوليو ، وطلب رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ من وزير الداخلية تسليمهما مفاتيح البرلمان وفك الشمع الملصق على أبوابه ، إلا أن الحكومة ردت بحشد قوات البوليس لمنع عقد البرلمان ، وحتى لا يتكرر ما حدث في وزارة زيور واجتماع الأعضاء في مكان آخر هو (فندق الكونتيننتال) .

---

[٤٢] د. ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ جـ ١ ، مؤسسة دار الشعب، القاهرة ،١٩٧٥ ص ٢١ ، المقطم في ١٩٢٨/٨/٤

[٤٣] محمد زكي عبد القادر ، ص ٦٨

[٤٤] د. جلال يحيى ، ص ٥١٨

[٤٥] د. عبد العظيم رمضان ، ص ٦٩٤ ، ٦٩٥

[٤٦] الرافعي : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ١٠٥

وقد دست الحكومة في هذا الاجتماع مجموعة من الجواسيس ليبلغوها ما تم في هذا الاجتماع والقرارات التي سوف تتخذ ، وبسبب ذلك قرر نواب البرلمان إلغاء اجتماع الكونينتال واجتمعوا في دار " مراد الشريعي " في الموعد المحدد ، وقرروا اعتبار البرلمان قائماً والوزارة منقلبة على الدستور ، ويجب استقالتها ، كما قرر مجلس النواب تأجيل انعقاده إلى ١٧ نوفمبر ، واتخذ مجلس الشيوخ نفس القرار ، ونفذ البرلمان قراره فاجتمع بالفعل في ١٧ نوفمبر في دار " البلاغ " بشارع الدواوين [٤٧].

وهكذا أكد شرفاء مصر ومناضلتها أنهم قادرون على تحدي سلطة الملك وسياسة محمد محمود ، وزادت مقاومة الوفد حيث أحدث الشيوخ والنواب حركة في دوائرهم كان من أثرها تأليف وفود وكتابة عرائض لقصر عابدين تطالب بعودة الحياة النيابية ، كما لجأ الوفد إلى محاولة تنظيم مقاطعة البضائع الإنجليزية وتوزيع المنشورات على الناس بهذا المعنى[٤٨].

ناهيك عن تصاعد المقاومة الجماهيرية ضد الدكتاتورية مع أوائل عام ١٩٢٩ ، كما زاد تحرك الوفود من الأقاليم وتجمعوا بميدان عابدين مطالبين بعودة الحياة النيابية ، ولكن الحكومة اعتدت عليهم بالضرب ، مما أدى إلى وقوع إصابات خطيرة بين الجماهير المتظاهرة [٤٩].

وأصبح محمد محمود يسمى اليد الحديدية ، رغم أنه كان من أبطال الائتلاف إلا أنه كان ارستقراطياً من نوع خاص ، وفشل في مباحثاته مع بريطانيا ، ووجد من الداخل مقاومة شديدة له ، لتعطيل الدستور فاضطر للاستقالة في ٢ أكتوبر ١٩٢٩[٥٠] واختير عدلي يكن رئيساً للوزارة ، وكان واضحاً أن وزارته ليست إلا وزارة انتقال لإجراء انتخابات حرة وبالفعل أجريت الانتخابات وفاز فيها الوفد الفوز الساحق المألوف ، وتألفت الوزارة برياسة مصطفى النحاس في أول يناير ١٩٣٠ ، ولن تستمر هذه الوزارة طويلاً فقد أجبرت على تقديم استقالتها في ١٩ يونيه من نفس السنة ، حيث أسند الملك فؤاد الوزارة إلى إسماعيل صدقي والذي مع بداية وزاراته شهدت مصر أحداثاً جساماً أولها الانقلاب الدستوري الذي حدث والذي بمقتضاه صدور دستور سنة ١٩٣٠ [٥١] والذي نحن بصدد معالجة

---

[٤٧] د. مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية من ١٩١٤ ـ ١٩٢٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥ ، ص ٣١٤ ، ٣١٥ ، الرافعي ، ص ٧٥ ـ ٨١

[٤٨] د. عبدالعظيم رمضان ، ص ٦٩٢

[٤٩] د. مصطفى النحاس جبر ، ص ٣١٦

[٥٠] د. محمود متولي ، ص ٩٢ ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية جـ ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٩٤ ، ص ٣٠٤

[٥١] محمد زكي عبدالقادر ، ص ٦٨ ، ٦٩ ، فؤاد كرم ، ص ٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣١٢

ظروف صدوره واختلاف مواده عـــن دســتور ١٩٢٣ وكفــاح الشــعب المصري لاستعادته وموقف بريطانيا الانتهازي لتحقيق أكبر مكاسب مـــن جراء وجودها في مصر .

المبحث الثاني
دستـــــور ١٩٣٠

ظروف الإصدار ... وعوامل الإلغاء

انتفاضة البرلمان ١٩٣٠ :

تولي إسماعيل صدقي الوزارة في ١٩ يونيه ١٩٣٠[١] وقد علقت صحيفة " البركان " بقولها " فوجئت البلاد بخبر كدرها هو نبأ تولي صدقي باشا رئاسة الوزارة ، لأنه معروف بالشدة وله سوابق في مناوأة الوفد ، فهو يرى حسناً كل ما يعده الوفد قبيحاً ، ويرى قبيحاً كل ما يراه الوفد حسناً ، كما محت الأحزاب أسماء الوزراء من أعضائها الذين قبلوا معاونة صدقي ما عدا حزب الأحرار الدستوريين بل قرر حزب الوفد عدم التعاون مع الوزارة " [٢].

لم تكد الوزارة الصدقية تتبوأ مقاعدها لإنقاذ مصر من الأزمة الاقتصادية حتى انحرفت بسرعة إلى الناحية السياسية منتهزة : *أولاً :* أن الإنجليز سيكونون على الحياد ، وقد أعلنوا حيادهم بعد تأليف الوزارة بأقل من شهر ، *ثانياً :* وداعة المندوب السامي " السير برسي لورين " واستسلامه للإنجليز المحليين ، *ثالثاً :* تأييد الماليين الأجانب لها علناً ، ويتضح ذلك في ذهاب وفد منهم بعد تأليفها برياسة " المستر كارفر " وخطبتهم في وجود صدقي وقولهم أنهم يثقون به وبوزارته ، *رابعاً :* معاضدة الإبراشي الذي بلغ من نفوذه انه كان يحضر جلسات مجلس الوزراء في عهد هذه الوزارة [٣] .

بدأت وزارة صدقي حكمها بتحدي إرادة الشعب ، وممارسة أول إجراءات القمع بتأجيل جلسات البرلمان شهراً ، ابتداء من ٢١ يونيه ١٩٣٠ وهو اليوم الذي كان محدداً لانعقاد البرلمان بعد استقالة النحاس [٤] ليعطي نفسه فسحة من الوقت ، حتى تنظم الوزارة قواتها للقضاء على

---

[١] مجلس النواب ، جلسة ١٩٣٠/٦/٢٣ ، ص ٢١٨٧ ، ومضبطة تلك الجلسة لم تنشر لأن مكتب المجلس في ذلك العهد قرر في ١٩٣١/٧/٢١ عدم إلحاقها بمجموعة المضابط لسنة ١٩٣١ وعدم نشرها بالجريدة الرسمية باعتبار أن الجلسة على حد زعمه لم تكن قانونية ، وفي جلسة ١٩٣٦/٨/٣١ رأى المجلس أن هذه الجلسة قانونية وأن قرار حذفها باطلاً في شكله وموضوعه ويجب ضمها إلى مجموعة دور ١٩٣٠ ونشرها بالجريدة الرسمية أسوة بغيرها من المضابط ، جلسة ١٩٣٦/٨/٣١ ، ص ١١٨٧ .

[٢] البركان في ١٧/ ١٩٣٠/٧ .

[٣] عبد العزيز الأزهري،على عبيد الله سرحان،محمد مجاهد:فؤاد الأول ،مطبعة مصر،١٩٣٧،ص ٢٢٢ .

[٤] البركان في ١٧ /١٩٣٠/٧ ، د٠ عبد العظيم رمضان ، ص ٧٣٤ .

الحياة النيابية دون أن تجد قوة أمامها للدفاع ، وفي هذا يقول صدقي في مذكراته : " كان لابد لي لأمهد للنظام الجديد الذي جئت لإنشائه أو أوجل البرلمان ، فأجلته شهراً كما يسمح بذلك الدستور ، وكان من المنتظر أن يقابل هذا الإجراء بمعارضة شديدة من جانب الأغلبية المسيطرة على المجلسين في ذلك الحين ، ولم أكن انتظر أن تكون هذه المعارضة تشبه حرباً أهلية مبعثها كراسي الحكم [٥] وهذا يعني أن صدقي كان يضمر في نفسه القيام بهذا العمل منذ توليه الحكم ليحكم البلاد حكماً مطلقاً ، وقد تم له ذلك بالفعل .

الجدير بالذكر أن أول إجراء يتبع دائماً في بدء أي انقلاب هو تأجيل البرلمان شهراً ، وكان قد سبقه في استخدام هذه الطريقة ، زيور عام ١٩٢٤ ، ومحمد محمود عام ١٩٢٨ ، وكان صدقي يأمل في أن يجبر رئيسي مجلسي البرلمان ــ عدلي يكن في الشيوخ ، وويصا واصف في النواب أن يمنعا أي نقد لقانون تأجيل الجلسات ، وحين وصلته بعض المعلومات عن المعارضة التي سيوجهها الأعضاء لهذا القانون ، فقد سارع بإرسال خطاب تهديد إلى رئيس مجلس النواب باتخاذ كل الإجراءات الضرورية في حالة عدم التسليم بمطالبه وهي عدم السماح لأحد بالكلام بعد قراءة المراسيم المرفقة على المجلسين ــ ولكن رد ويصا واصف على هذا الخطاب ، بأنه ليس من حق الحكومة أن تتقدم بمثل هذا الطلب إلى رئيس مجلس النواب ، لأنه يتضمن تدخلاً غير مشروع من السلطة التنفيذية ، في إدارة جلسات المجلس ، التي هي من اختصاص رئيسه وحده ، ولكن صدقي لم يتراجع أمام هذا الرد ، وأمر بوضع السلاسل على أبواب المجلس لمنع دخول الأعضاء إليه ، ولكنهم ذهبوا رغم ذلك إلى المجلس في الميعاد المحدد للانعقاد واقتحموا الحصار العسكري المسلح الذي أقيم أمامهم ، وأمر رئيس المجلس حرس البرلمان بقطع السلاسل ، وعرف اليوم بعد ذلك ، بأنه اليوم الذي قطعت فيه السلاسل [٦] ، أنها انتفاضة ــ ثورة مضادة .. وذلك لأنه هل هي أول مرة يحدث فيها ذلك ؟ وما هو رد الفعل ؟

لا شك أن ذلك قد حدث كما سبق ذكره في عهد زيور ومحمد محمود ، وكان رد الفعل هو الإصرار على تنفيذ الاجتماع ، وكان الأول في فندق الكونتيننتال والثاني في دار مراد بك الشريعي ــ وذلك لأنه في كلتا

---

[٥] إسماعيل صدقي باشا:مذكرات ، تحقيق،د.سامي أبو النور،مكتبة مدبولي ، القاهرة،١٩٩١ ، ص٨٧

[٦] جاك بيرك ، ترجمة ، يونس شاهين : مصر الإمبرالية والثورة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ١٧١ ، د ضياء الدين الريس جـ ١ ، ص ٩٤ ، ٩٥ ، الرافعي ، جـ ٢ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، مجلس النواب : الجلسة السابقة ، نفس الصفحة .

الحالتين تم إغلاق البرلمان وحشدت القوات التي صدرت إليها الأوامر بضرب من يقترب من البرلمان بالرصاص .

وتعتبر حادثة تحطيم السلاسل بداية المعركة بين صدقي والشعب ، كما أن عملية انصراف الأعضاء بعد تلاوة المراسيم هو تقليد حدث قبل ذلك في نفس الظروف المشابهة لهذا الظرف أن البرلمان كان يجتمع وكان أمر التأجيل يتلى عليه فينفض النواب (في عهد زيور ومحمد محمود) وفي هاتين المرتين لم يناقش مجلس النواب مسألة الثقة بالوزارة التي استصدرت مرسوم التأجيل منتظرين أنتهاء فترته ، على أن النظرية الدستورية المأخوذ بها أن أية وزارة لا تملك استصدار مرسوم التأجيل من غير أن تحوز ثقة المجلس صراحة أو ضمناً ، ووزارة صدقي لم تكن تطمع في أن تحوز هذه الثقة بأي حال ، ومخافتها أن يناقش البرلمان هذه النظرية وأن يأخذوا بها وأن يعتبروا الوزارة غير قائمة ما دام البرلمان قائماً إلا أن تحصل على ثقته هو الذي جعل صدقي يطلب إلى رئيسي النواب والشيوخ أن يتعهدا بأن لا يحدث أثناء الجلسة أكثر من تلاوة قرار التأجيل، ولما لم يفعل الأعضاء سوى ذلك بعد تحطيم السلاسل ، ولم يناقشوا دستورية النظرية المذكورة ، ويرتبوا عليها نتيجتها الطبيعية من أن يذهب إلى من يكلفه المجلس فيبلغ قرار عدم الثقة إلى رئيس الوزراء وأن يرفع القرار إلى جلالة الملك ،اعتبرت الوزارة أنها تخطت هذه الخطوة بسلام [٧].

والواقع أن أية وزارة دستورية لا يمكن أن تقوم وتتولى شئون الحكم إلا إذا توافر لها ركنان : تعيين الملك إياها تعييناً لا تصبح وزارة شكلاً إلا به ، وثقة مجلس النواب بها ثقة لا سبيل لها أن تباشر مهامها إلا إذا حصلت عليها ، وإذا لم يتوافر ذلك فلم يكن لأية وزارة من الجهة الدستورية الكيان الشكلي ، والركن الثاني هو الذي يجعل لها ولاية الحكم ، فالدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الأمة ، ونواب الأمة هم وكلاؤها ، وبذلك فهم مصدر السلطات ما دامت نيابتهم قائمة ، وأية وزارة لا تحوز ثقتهم تسقط ولايتها ما داموا يعلنون عدم الثقة بها على الوجه المقرر بالدستور .

الجدير بالذكر أن النواب الذين اقتحموا الأبواب يوم ٢١ يونيه لو اجتمعوا في البرلمان يومئذ وقرروا عدم الثقة بالوزارة وأبلغوا هذا القرار على لسان رئيس مجلسهم إلى الوزارة ورفعوه إلى الملك وقرروا أن يظلوا منعقدين داخل المجلس حتى يقطع في الأمر برأي ، سواء أصدر مرسوم بحل المجلس أم أخرج منه الأعضاء بالقوة العسكرية لتغير وجه المسألة

---

[٧] د. محمد حسين هيكل ، إبراهيم عبدالقادر المازني ، محمد عبدالله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ، مطبعة السياسية ، القاهرة ، ١٩٣١ ، ص ٢٤ .

ولشهدت مصر غير ما شهدته في ذلك اليوم [٨] ،ويبدو أن النواب لم ينتبهوا لهذه النظرية ، فكل ما فعلوه في اجتماعهم هو القسم بالحفاظ على الدستور والاحتجاج على ما ارتكبته الحكومة من مخالفة الدستور بوضع السلاسل على أبواب البرلمان ، ولم يقرروا عدم الثقة بالوزارة.

على كل حال تلى مرسوم التأجيل من المجلس في جلسة ٢٣ يونيه ١٩٣٠ المحددة لاجتماعه التأجيل ، وحدد لجلسته التالية ٢١ يونيه ١٩٣٠[٩] وقد اعتمد صدقي أول توليه الوزارة على أصدقائه الأحرار الدستوريين وأراد أن يكسبهم إلى صفة كحزب ، وقد أيده الحزب أول الأمر ، ولكن على حذر شديد ، لمعرفتهم أساليب صدقي السابقة ، وهذا ما يؤكد لهم أن الخطة الوحيدة المناسبة له هي خطة عدم الثقة [١٠].

كما هاجم الأحرار خطة عدم التعاون التي نادي بها الوفد ، واعتبروا القسم باحترام الدستور ، دون شموله للملك تحريض [١١]بل حينما ثارت الصحف الوفدية على صدقي بسبب هذا التأجيل ، دافعت عنه صحيفة السياسة فذكرت أن ذلك حق دستوري للملك لا مطعن عليه من الناحية الدستورية ، ووصفت موقف الوفد من الحكومة بأنه موقف عناد ، ودافع حزب الأحرار عن مسلك الوزارة وفي ذهنه أنها تعتزم أمراً ، لأن هذا ما حدث بالضبط عندما كلف محمد محمود بتأليف وزارته ، بينما كانت أغلبية مجلس النواب من خصومه وقبل أن ينتهي أمد التأجيل [١٢].

وتصالح نواب الوفد والحزب الوطني مؤقتاً ، واجتمعوا في النادي السعدي يوم الخميس ٢٦ يونيه ١٩٣٠ ، وأخذوا على أنفسهم عهداً بالدفاع عن الدستور ، كما أعلنوا عدم التعاون مع الحكومة ، وكتبوا إلى الملك بإعادة فتح البرلمان [١٣] ..

مما لا شك فيه أن الإجراءات التي أعلنها صدقي تسببت في حدوث بعض الاضطرابات، فقد أخذ الوفد وعلى رأسه النحاس يطوف الأقاليم لنشر الدعوة إلى مقاومة الانقلاب على الدستور ، وكانت أول زيارة له لمديرية الشرقية في أول يوليو ١٩٣٠ حيث قتل ثلاثة من المواطنين وجرح كثيرون في بلبيس وهم يهتفون بحياة الوطن وحماته الذين اخلصوا لقضية مصر وحياتها النيابية [١٤] .وكانت تلك بداية لسلسة من الحوادث الدموية ،

---

[٨] نفسه ، ص ٢٤ ، ٢٥

[٩] مجلس النواب ، الجلسة السابقة ، نفس الصفحة .

[١٠] محمد زكي عبدالقادر ، ص ٧٠ ، ٧١

[١١] د. مصطفى النحاس جبر ، ص ٣٥١

[١٢] د. أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـــ ١٩٥٣ ، دار المعارف ، ١٩٨٢ ص٢٨٤

[١٣] جاك بيرك ، ص ١٧١ ، الرافعي ، ص ١٣٣

[١٤] البركان في ١٧ /٧ و١٨ / ٩/ ١٩٣٠ ، الرافعي ، ص ١٣٤ ، ١٣٥

كان منها ما حدث يوم ٨ يوليو عندما زار النحاس المنصورة ، فأرسلت الوزارة قوة من الجيش بلغت ثلاثة آلاف جندي مدججين بالسلاح تحت إمرة الميرالاي " فوربس بك " رئيس هيئة أركان حرب العمليات والميرالاى" عبد العظيم على بك " [١٥] هذا بجانب قوة البوليس ، وفي هذا اليوم وقع اعتداء على سيارة النحاس أسفر عن إصابة " سينوت حنا " الذي كان يرافق النحاس بجروح بالغة في ذراعه عندما تلقي الطعنة عن النحاس ، وقتل أربعة من المواطنين وثلاثة من رجال الجيش والبوليس ، وبلغ عدد الجرحى ١٤٥ جريحاً [١٦] وكافأت الحكومة والسراي الميرالاي عبدالعظيم على قائد قوة الجيش بترقيته إلى رتبة لواء بصفة استثنائية[١٧] كما منح رتبة الباشوية أيضاً في اليوم التالي للحادث [١٨].

لقد كان ما حدث في بلبيس وفي المنصورة وقع بالغ في البلاد فاجتاحت المظاهرات مدن بورسعيد والاسماعيلية والسويس وطنطا ، وكانت الإسكندرية ميداناً لحوادث خطيرة ، فقد تألفت فيها يوم ١٥ يوليه مظاهرات قوبلت باطلاق النار ، وبلغ عدد القتلى ٢٥ قتيلاً [١٩] وعدد الجرحى خمسمائة جريح غصت بهم مستشفيات المدينة ، وقبض البوليس على أعضاء لجنة الوفد المركزية ، وعلى عدد كبير من المواطنين بحجة أنهم من المتظاهرين [٢٠].

وبدأت الحكومة تعمل ضد النواب ورئيس الأمة "مصطفي النحاس باشا "وتسلط الأيدي للعبث بالدستوروليسط الأحكام العرفية الأوتوقراطية في البلاد[٢١]،ففي يوم٢١يوليه وهو اليوم الذي حدد الشيوخ والنواب لاجتماع البرلمان بعد انتهاء فترة التأجيل ، احتلت الحكومة دار البرلمان لمنعهم من الاجتماع فيه فقامت المظاهرات في القاهرة وتصدي لها الجيش والبوليس وفيها بلغ عدد القتلى أربعة وعدد الجرحى أربعين[٢٢] ولم تحزن الوزارة على كل ما فعلته ، بل تمادت في القضاء على الأمة كلها في شخص زعيمها ، وتعطيل الصحف التي هي لسان حال الأمة [٢٣] وكانت في ذلك الوقت تدور مفاوضات بين مصر وبريطانيا .

---

(١٥) الأهرام في ١٩٣٠/٧/٩

(١٦) نفسه في ٨ و ٩ /١٩٣٠/٧ ، د. عبدالعظيم رمضان ، ص ٧٣٥

(١٧) الرافعي ، ص ١٣٥

(١٨) د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٣٦

(١٩) الأهرام ،في ١٩٣٠/٧/١٦ ، الرافعي ، ص ١٣٦

(٢٠) الرافعي ، ص ١٣٦ ، د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٣٦

(٢١) البركان في ١٩٣٠/٩/١٨

(٢٢) الرافعي ، ص ١٣٦ ، ١٣٧

(٢٣) البركان في ١٩٣٠/٧/١٧

ويبدو أن بريطانيا أرادت من وراء هذا التصريح العمل على عرقلة المفاوضات مع مصر ، وإذا كانت هذه هي النية قبل الأحداث ، فكيف تكون بعده الواقع أنه لم يحدث أي تقدم في المفاوضات .

لم يقف الأمر بحكومة صدقي إلى حد إراقة الدماء ومحاكمة الآخرين ، بل امتد تأثيرها إلى القضاء ، الذي هو السلطة التي تستطيع أن تنصف الأهالي من الحكومة والعكس من ذلك، ففي جميع البلاد المتمدنة بضمان عدم قابلية العزل والنقل وعدم المساس باستقلالهم ، ودستور مصر ارتضته منذ ١٩٢٣ ، والدستور الذي أصدرته وزارة صدقي نفسها فيما بعد يقرران للقضاء مبدأ الاستقلال وعدم التقيد بغير القانون ووحي الضمير ويحيلان ضمان ذلك بعدم قابلية العزل والنقل إلى التشريع ، وأمتد تأثير الحكومة إلى القضاء بالفصل والنقل .

ففي ١٢أغسطس ١٩٣٠ أصدر مجلس الوزراء قراراً بفصل قاضيين هما " إلياس بك حنين وقطب أفندي فرحات " الأول أتهم بأنه أصدر حكماً في قضية تعد من ملاحظ بوليس شبين القناطر على أحد الأفراد ، وكان الملاحظ يعمل على منع الناس من مقابلة النحاس أثناء مرور القطار الذي يقله ، وصدر الحكم بالغرامة مائتي قرش على كل من المعتدي والمعتدي عليه ، وتهمة القاضي أنه أولاً : أسمى في حكمه القطار الذي يقل النحاس " قطار دولة الرئيس " وثانياً : أن ما ذهب إليه الحكم من أن تصرف البوليس مع الجمهور هو الذي سبب الحوادث ، أما البيان الذي يحاول تبرير إحالة القاضي قطب فهمي إلى المعاش أن الوزارة تريد قضاة سياسيين لا قضاة قانون وعدل ونزاهة [٢٤] وعاقبت الوزارة القضاة حتى على ألفاظهم رغم أنها ألفاظ حقيقية وليست خارجة على القانون مثل " قطار دولة الرئيس "

تعطيل البرلمان تمهيداً لإلغاء دستور ١٩٢٣ وإعلان دستور ١٩٣٠ :

هل للإنجليز دور في هذا الانقلاب ؟

يقول صدقي في مذكراته : " وبعد أن اخترت زملائي استأذنتهم وتركتهم في منزلي ريثما أقابل المندوب السامي البريطاني " سير بيرسي لورين" Sir Percy Loraine للتحدث معه في بعض الشئون السياسية وقد أبلغته في هذه المقابلة نبأ تكليفي بتأليف الوزارة ، ولم يكن حتى هذه الساعة قد وصله هذا النبأ فقال سعادته : " أنني لا أعلم شيئاً قبل الآن عن هذا التكليف ، ولكني أرى انك أتيت في وقت غير مناسب ، فقلت له : ولماذا ؟ فأجاب : لأنني أمضيت نحو شهر في مفاوضة زعماء الأغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا وكان أملي أن نجد المخرج للوصول إلى اتفاق فقلت له : إنني مكلف من الملك بتأليف الوزارة وقد ساهمت في تصريح ٢٨ فبراير بل إني أحد واضعيه ، وقد سبق لي أن كنت المفاوض

---

[٢٤] د. محمد حسين هيكل وآخرون ، ص ٥٨ ــ ٦٠

الثاني مع عدلي باشا سنة ١٩٢١ ، وقد الإمكان أن أستأنف معكم المفاوضات التي انقطع حبلها ، قال : ما دام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة ، فلا اعتراض لي على ذلك ، وخرجت من دار المندوب السامي إلى حيث زملائي في منزلي ، وكنت قد تغيبت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا ، ولما عدت أخبرتهم بما حدث [٢٥] وهذه دلالة واضحة على النفوذ الإنجليزي وأن المندوب السامي غير راض على رئاسة صدقي للوزارة من جانب ، ومحاولة صدقي خطب ود الإنجليز لاستمراره في عمل ما يشاء بمساندتهم من جانب آخر ، وفي الوقت نفسه موافقة الإنجليز على الإطاحة بالوفد المتشدد في التفاوض معهم ، وعن هذا يقول د . مصطفى النحاس جبر : " كان الاحتلال بلا شك راضياً عن الإطاحة بالوفد ، ومتبعاً خط الضغط على الوفد حتى تلين عريكته فيرضى بما يريد الاحتلال للمعاهدة أن تكون عليه " ، ويقول : "ولكنه لا يرى الانقلاب على الدستور وإطلاق يد الملك حلاً مناسباً فإنه قد يفضي إلى تهديد النظام "[٢٦] وهذا يعني أن الإنجليز رأوا أن الأحرار الدستوريين أكثر اعتدالاً من الوفد .

ويقول أيضاً محمد زكي عبد القادر: " وربما كان الإنجليز يريدون شيئاً آخر لعلهم قصدوا أن يؤدي الحكم إلى تقوية أصحاب المصالح الحقيقية على نحو ما كانوا يسمونهم حينئذ ، لكي تتاح لهم الفرصة لعقد المعاهدة التي يريدونها بحسبانهم أكثر اعتدالاً من الوفد[٢٧] وبذلك يتضح دور الإنجليز ورغبتهم في الانقلاب رغم ما ورد في تصريح رئيس الوزارة البريطانية بمجلس العموم في يوليه ١٩٣٠ من أنه أرسلت تعليمات للمندوب السامي في مصر قبل حوادث الإسكندرية توضح أن بريطانيا ما قصدت أن تستعمل آلة للاعتداء على الدستور المصري [٢٨] .

وموقف بريطاني آخر ، خاص بتبليغ بريطانيا لحكومة صدقي في ١٧ يوليه (بعد حوادث الإسكندرية) بأنها مسئولة عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر ، وقيام بريطانيا بإرسال بارجتين حربيتين إلى ميناء الإسكندرية ، ولأن المقطم موالية للاحتلال فقد اعتبرت أن ذلك من حق بريطانيا لتأدية واجباتها حيال أرواح الأجانب متخذة ذلك من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الأربعة وترى أن فائدة هذه البوارج كبيرة لحماية أرواح الأجانب[٢٩] .

---

[٢٥] إسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ٨٦ ، ٨٧

[٢٦] د . مصطفى النحاس جبر ، ص ٣٤٧ ، ٣٤٨

[٢٧] محمد زكي عبد القادر ، ص ٧١

[٢٨] مجلس الشيوخ ، جلسة ٦ في ١٦ يناير ١٩٣٣ ، ص ٤٥ ، ٤٦

[٢٩] المقطم في ١٩٣٠/٧/١٩، الرافعي ، ص ١٣٧ ــ ١٤١ ، J.Marlowe: Anglo Egyptian Relation 1800 – 1953 , London , 1954 . P.288 .

وكلف السير برسي لورين أيضاً أن يبلغ النحاس باشا أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر وإننا نعده كذلك مسئولاً مع الحكومة إذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر [٣٠] وبذلك فإن إرسال البارجتين البريطانيتين إلى ميناء الإسكندرية يعتبر تأييداً كاملاً لمخططات صدقي ضد الشعب .

إن البيان الذي أصدره " رامزى مكدونالد M acdonald Ramsay" بتحميل صدقي والنحاس معاً مسئولية أحداث الإسكندرية أدى إلى اضطراب صدقي خاصة ما جاء عن الدستور فقال للمندوب السامي : أنه لا تساوره النية في تدمير الدستور فلا هو ولا الملك يقصدان الاستغناء عن البرلمان ، ثم تساءل صدقي عن معنى تحميل النحاس مسئولية حماية أرواح الأجانب ، بينما حكومته (أي صدقي) هي المسئولة عن الأمن ، فرد لورين : بأن ثمة احتياجات عاجلة في السياسة ، وأن حكومته ترى إلا يحدث تعديل في قانون الانتخابات كما لا ترى استمرار تعطيل الحياة النيابية[٣١] ، وفي نفس الوقت نرى تأييد الحكومة البريطانية لهذا الانقلاب ، ويتضح ذلك من دعوة الصحف البريطانية إلى التدخل الأجنبي لحماية الانقلاب ، وإلا كسب الوفد المعركة[٣٢] .

واستقال صدقي بعد هذه الأحداث ، وإن لم ترد استقالته في أي من المصادر أو المراجع المصرية أو غيرها ، على حد قول د. مصطفى النحاس جبر ــ وقال لورين : أن استقالته ترجع إلى الضعف الذي انتاب مركزه ، كما أن أثر بيان مكدونالد عليه كان سيئاً فقد اعتبر البيان مناسباً للوفد وعطفاً عليه ، غير أن المندوب السامي والملك يبدو أنهما استطاعا أن يجعلا صدقي يعدل عن هذه الاستقالة فإن الوثائق البريطانية ، تغفل أي إشارة إليها مرة أخرى [٣٣] .

الواقع أن هذه الاستقالة وردت في مضابط مجلس النواب بأنه في حفل بدار حزب الشعب أشار صدقي إلى الفوضى التي قامت بمناسبة انتخابات مكتب مجلس النواب ، ودار الحديث عن موضوع استقالة صدقي ، وأن هذه الاستقالة أحيطت بمناورات ودسائس [٣٤] ، من جانب الإنجليز والقصر ، كما وردت في صحيفة الأهرام بأنها إشاعة ، وفي هذا اليوم (١٧ يولية) خرجت الناس إلى الشوارع هاتفة بحياة النحاس وحدث صدام بين الأهالي وقوات الأمن [٣٥] .

---

[٣٠] مذكرات إسماعيل صدقي : مذكراتي ص ٨٩ ، الرافعي ، ص ١٣٨ ــ ١٤٢

[٣١] د. مصطفى النحاس جبر ، ص ٣٥٩ ، د. عبدالعظيم رمضان ، ص ٧٣٦

[٣٢] الأهرام ، في ١٩٣٠/٧/١٧

[٣٣] د. مصطفى النحاس جبر ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠

[٣٤] مجلس النواب ، جلسة ٧ في ١٩٣٤/١/٨ ، ص ٦٩

[٣٥] الأهرام ، في ١٩٣٠/٧/١٩

أتاح تصرف بريطانيا هذا ، الفرصة لصدقي لتثبيت أقدامه في الحكم حيث حدد مكدونالد موقف حكومته من الطرفين المتنازعين بأنه سيكون مبنياً على التزام " الحياد الدقيق التام " وأن حكومته " لا تنوي أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصري ، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع في تغيير قانون الانتخاب " وهو حياد غريب ، لأنه بينما تطلق بريطانيا فيه يد الحكومة اللادستورية في قمع التحركات الشعبية ، بل وتدعوها لذلك ، ولا تعترض على بقائها في الحكم ، فإنها تقف من القوى الشعبية التي تدافع عن دستورها موقف التهديد والوعيد ، فإنذار بريطانيا المصحوب بالبوارج الإنجليزية إنما كان تهديداً صريحاً لهذه القوى الشعبية للخضوع بحجة تعريض حياة الأجانب للخطر [٣٦] ، ويأسف ممثل الصحيفة البريطانية الديلى هيرالد " Daily Herald "على الأزمة الوزارية وحكم صدقي الدكتاتوري ، ويذكر أن الوفد طلب عقد جلسة للبرلمان بمقتضى المادة الأربعين من الدستور وإذ ذاك يقترح البرلمان عدم الثقة بوزارة صدقي فتضطر إلى الاستقالة ، ولهذا أنهت الوزارة الدورة البرلمانية [٣٧] ، حيث استصدرت في ١٢ يوليه مرسوماً بفض الدورة البرلمانية بالرغم من أن الدستور كان يقضي بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية [٣٨]. وقد دافعت السياسة عن هذا الإجراء واعتبرته صحيحاً من الناحية الدستورية واتهمت الوفد بالحزبية العمياء [٣٩] .

الجدير بالذكر أن صحيفة " البركان " اتهمت الأحرار الدستوريين بأنهم مسئولون عن تعطيل الحياة النيابية وأنهم حلفاء الإنجليز [٤٠] خاصة بعد أن استأذن صدقي المندوب السامي في فض الدورة البرلمانية ، وأعرب له عن رغبته في العمل بمنتهى الود والوفاق مع الحكومة البريطانية ، وفهم المندوب السامي أن صدقي يعتزم مراجعة الدستور ، وربما قانون الانتخاب حيث قال لصدقي : أن سجلك السابق يضمن لنا رعايتك للمصالح البريطانية[٤١] ، وأن فض الدورة البرلمانية قبل أن تستوفي مدتها القانونية لتهيمن الوزارة على مرافق الدولة طيلة العطلة البرلمانية دون حسيب ولا رقيب من نواب الأمة [٤٢] .

---

[٣٦] د. عبد العظيم رمضان ، ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، د. محمد حسين هيكل وآخران ، ص ١٦ .
[٣٧] البركان في ١٧ /١٩٣٠/٧ .
[٣٨] د. عبد العظيم رمضان ، ص ٣٣٧ .
[٣٩] د. احمد زكريا الشلق ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
[٤٠] البركان في ١٩٣٠/٧/١٧ . .
[٤١] د. مصطفى النحاس جبر ، ص ٣٤٨ .
[٤٢] البركان في ١٩٣٠/٩/١٨.

على أية حال احتج أعضاء البرلمان على هذا القض الذي اعتبروه مخالفا للدستور وأعلنوا عزمهم على الاحتجاج بدار البرلمان في نهاية الشهر الذي أجل له ، أي في يوم ٢١ يوليه ، ولكن الحكومة أخرجت بوليس البرلمان منه بالقوة ، واحتلته عسكريا ، وأحالته قلعة حصينة ، وبذلك أحبطت اجتماع النواب ، ولقد اجتمع النواب بعد ذلك في النادي السعدي في يوم ٢٦ يوليه واتخذوا قراراً بعدم الثقة بالوزارة ، ولكن هذا القرار لم يكن له أدنى أثر ، فقد بقيت الوزارة في مقاعدها ، وأصبحت تعتمد على ثقة الملك وعلى القوة المسلحة [٤٣] أي الحكم المطلق الذي تأكد مع إلغاء دستور ١٩٢٣ .

ناهيك عن لجوء الوزارة إلى علماء الدين ، فاستخرجت الحكومة " نصيحة " مثلما فعل رشدي قبيل إعلان الحماية ــ فدعى رجال الدين بطاعة ولي الأمر ، على أن لجوء الانقلابيين إلى بعض رجال الدين لم ينقذهم من استمرار المقاومة ، وأصبحت كثير من المدن مثل القاهرة وبورسعيد والسويس ودمياط تغلي بالغضب ، حتى ذهبت الصحافة الأجنبية إلى القول بان هذه المدن الأربع أصبحت في قبضة الوفد ، وتوجت هذه المقاومة بقرار تاريخي للوفد أصدره كمنشور مؤرخ في ٢٦ يوليه ١٩٣٠ وزع على البلاد بعد إعلان عدم الثقة بالوزارة ، ودعا المنشور الأمة المصرية إلى الامتناع عن دفع الضرائب بجميع أنواعها ما دامت الوزارة الحاضرة قائمة في الحكم [٤٤] ، وكان لهذه الدعوة أثرها على وزارة صدقي من الناحية الاقتصادية خاصة والبلاد في حالة سيئة اقتصاديا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ ، حيث العبء الأكبر الذي سيقع على الفلاحين وسوء حالة الريف .

قضت وزارة صدقي على جميع القرارات الدستورية التي صدرت لصالح المديرين والموظفين ، وانتشر الصراع إلى القرى ، فلقد زاد وعي العمد بالسياسة ، وكان معظمهم يميلون إلى الوفد ، فاستقال عدد كبير منهم ، وكان رد الفعل الحكومي عنيفاً ضد هذه الحركة ، فأنشأت لذلك لجنة تأديبية لمحاكمتهم [٤٥]، وزخرت القرى بالخفراء الذين فرضت أجورهم عليها، كما مليئت بالهجانة القساة وامتنع الشعب عن التعاون مع الحكومة وكان رد الحكومة قاسياً على الشعب [٤٦] .

وكان هناك شكل آخر من المقاومة ، وقف أمامه صدقي عاجزا تماماً ، وهو محاولة الوفد كسب تأييد الرأي العام العالمي ، حيث ألقى ويصا واصف خطاباً أمام المؤتمر البرلماني العالمي السادس والعشرون

---

(٤٣) د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٣٧ ، د. مصطفى النحاس جبر ، ص ٣٦٢

(٤٤) د. مصطفى النحاس جبر ، ص ٣٦٢ ، جاك بيرك ، ص ١٧٢

(٤٥) البركان في ١٨ /٩/١٩٣٠ ، جاك بيرك ، ص ١٧٢

(٤٦) عبد العزيز الأزهري وآخران ، ص ٢٢٣

المنعقد بلندن خلال الفترة من ١٦ يولية ١٩٣٠ إلى ٢٢ منه أشار فيه إلى الحوادث التي وقعت في مصر في الآونة الأخيرة ، كما تكلم النائب مكرم عبيد عن التطورات الحديثة للنظام النيابي مقترحا على مجلس الاتحاد البرلماني الدولي أن يبحث الوسائل التي تكفل حماية النظام النيابي في كل بلد من أي اعتداء لا يتفق وإرادة الشعب أيضاً استعرض النائب ممدوح رياض الأزمات التي صادفت النظام النيابي في مصر ، وأشار إلى خطر قيام النظم الدكتاتورية ، وإلى ضرورة تضامن الشعوب في دفاعها عن النظم الديمقراطية الصحيحة للمحافظة على الأمن الدولي [٤٧] ، وفي فرنسا نشطت الدعاية المصرية إلى الهيئات الديمقراطية والإنسانية ، ففي أغسطس عقد اجتماع في فندق روسيا بباريس تحت رعاية هيئة حقوق الإنسان [٤٨] وبذلك أخذت المقاومة المصرية شكلاً دولياً للتصدي لدكتاتورية صدقي .

إلغاء دستور ١٩٢٣ وإعلان دستور ١٩٣٠ :

كان الظن أن تلجأ الحكومة إلى تعديل قانون الانتخاب لتضمن تدخلها وضغطها على حرية الناخبين ، أو توقف الحياة الدستورية كما فعلت وزارة محمد محمود ، ولكن صدقي أمعن في العدوان مما ظنه الناس ، إذا استقر العزم على إلغاء الدستور ووضع دستور آخر ، فقد صدر الأمر الملكي في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بإلغاء دستور ١٩٢٣ وبحل مجلسي النواب والشيوخ ، وإعلان الدستور الجديد ، كما صدر في نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد منسجماً مع الدستور الجديد ، وعرضت الوزارة سراً أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل إصداره ، وقد تظاهر الإنجليز بان هذه المسائل الداخلية التي لا شأن لهم بها، ومدلول ذلك موافقتهم على هذا الاعتداء ، فمضت الوزارة مطمئنة إلى إنفاذه [٤٩] .

ليس غريباً على صدقي فيما خطط له مشاركة مع السراي ، فصدقي سبق له أن زور الانتخابات ضد سعد زغلول عام ١٩٢٥ ومع ذلك فاز الوفد فتصالح مع سعد ، ولذلك عندما تولى الوزارة عام ١٩٣٠ كان يعلم تماماً أن الوفد سيفوز ، ولذلك كان شرطه الوحيد أن يعدل الدستور ويصدر دستوراً جديداً يضمن له الفوز في الانتخابات [٥٠] هذه هي وجهة نظر صدقي ، وهي في الواقع وجهة نظر شخصية ، بعيدة عما أقره الدستور ، فالملك أقسم كما أقسم ممثلوا الأمة اليمين على احترامه ، وهذا

---

[٤٧] الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية ، المؤتمر السادس والعشرون المعقود بلندن في سنة ١٩٣٠ ، ص ٦ ، ٧ .

[٤٨] جاك بيرك ، ص ١٧٢

[٤٩] الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية ، المؤتمر الثاني والثلاثون المعقود ببودابست في يوليه ١٩٣٦ ، ص ١٤ ، الرافعي ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ . محمد خليل صبحي ، ص ٧٩٥ ، د. علي الدين هلال ، ص ١١٦ .

[٥٠] محسن محمد ، ص ٢٥٣ .

القسم قد سجل التعاقد بين الأمة والملك ، فلم يكن من حق الملك أن يلغي هذا الدستور بأمر ملكي ، لأن هذا الأمر هو بمثابة فسخ من جانبه لتعاقد تم بينه وبين الأمة [٥١] .

الجدير بالذكر أن مشروع الدستور الجديد الذي رفعه صدقي ـ كان نسيم باشا في ذلك الوقت رئيساً للديوان الملكي ـ وقد وضع مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور ، وعارض في إصداره على الصورة التي قدمها صدقي ، ولكن الملك لم يوافق على هذه الملاحظات[٥٢] لأن الدستور الجديد يعطي له صلاحيات أكبر ، ويوسع من سلطاته ، بل ويسلب الأمة الكثير من حقوقها [٥٣] ، وأصبحت القوة في مصر للجيش والبوليس ، وأصبح الملك لا يعترف بدستور ولا بقانون ، وأصبح بذلك في قمة الدكتاتورية التي هي أساس تكميم جميع الأفواه والأصوات .

فحوى دستور ١٩٣٠ :

وقد تضمن دستور ١٩٣٠ الذي قال عنه صدقي أنه من أرقى دساتير العالم:

١ـ يجعل السلطة المطلقة للملك لأنها غير مقيدة بشيء .
٢ـ الدستور منحة من الملك له الحق أن يلغيه.
٣ـ الأمة لا تستطيع تعديله إلا بعد عشر سنوات.
٤ـ يحرم معظم المثقفين والتجار من دخول البرلمان نتيجة للقيود التي عرضها على كل منهم
٥ـ يعطي الملك حق إبطال أي قانون.
٦ـ يعطي الملك حق تعيين أغلبية في مجلس الشيوخ.
٧ـ يجعل للملك حق اقتراع القوانين المالية.
٨ـ للحكومة حق التصرف في الأموال العامة.
٩ـ يجعل المسئولية الوزارية تكاد تكون متعذرة أو ممتنعة.
١٠ـ جعل الصحف عرضة للتعطيل.
١١ـ جعل للملك وحده حق تعيين شيخ الأزهر والرؤساء الدينيين [٥٤]

وقد علل صدقي صدور دستور ١٩٣٠ بأن دستور ١٩٢٣ وضع منقطع الصلة بالماضي ، وأنه وضع على نظام الدستور البلجيكي ، وأن الدساتير في كل بلد وفق أحوالها الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، وأن دستور ١٩٢٣ لم يحقق منذ وضع وحتى الآن (١٩٣٠) ما عقد عليه من الآمال ،

---

[٥١] الرافعي ، ص ١٤٨ .
[٥٢] د. عبدالعظيم رمضان ، ص ٧٧٠ ، ٧٧١ .
[٥٣] د. نبيه بيومي : الحياة البرلمانية في مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٣٤٩ .
[٥٤] د. ضياء الدين الريس ، ص ١٢٦ ، الرافعي ، ص ١٤٨ ـ ١٥٣ .

أما الدستور الجديد فأنه يتوافق والتطورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة [٥٥]، ومن المؤكد أنها مغالطات قصد بها صدقي تبرئة أفعاله للحكم المطلق ، وإلا لماذا هاجم الرأي العام المصري في غالبيته دستوره الجديد مطالباً بدستور ١٩٢٣ ، فإذا كان يراد تعديل الدستور فيجب تعديله بالطريقة التي حددها الدستور نفسه ، وبرضا الأمة التي هي مصدر السلطات وصاحبة الحق الأول في الدستور ، أما خلاف ذلك فهو اعتداء على الدستور ، فقد نتج عن ذلك الاعتداء أنه عطل البرلمان ، ليس فقط ، بل وأحداث دامية في مختلف أنحاء البلاد .

وإذا كانت الأزمة العالمية قد امتد أثرها إلى مصر فهبطت أسعار القطن وأسعار الأراضي ، فقد كان صدقي يدفع البنوك لطرح أملاك المدينين من خصومه في المزاد لبيعها جبراً ، فإن أذعن الخصم عاونه صدقي عند البنك وحفظ عليه أرضه ، وإلا كان ضياع أملاكه وخراب بيته ، ومع ذلك استمرت المقاومة في الصحافة والخطب وما إلى ذلك [٥٦] والواقع أنه فيما بين سنتي ٢٩ و ١٩٣٠ عندما تدهورت أسعار القطن ، تدخلت الحكومة مشترية ، وأنشأت في عام ١٩٣٠ شركة مساهمة للتسليف الزراعي ، كما تدخلت لتوريد البذور والسماد إلى المزارعين وقامت بتخفيف العبء عن صغار المزارعين بإعفائهم من بعض الضرائب ، مع التوسع في المرافق الصحية والتعليمية والعمرانية وتحسين وسائل النقل وتيسير المعاملات التجارية والاقتصادية ، والصناعية [٥٧] مع ملاحظة أن البنك أنشئ لهذا الغرض إلا أنه كان يعمل عكس ذلك ، فكان يبيع السماد لصغار الملاك بأثمان تزيد عما كان يبيعه لكبار الملاك بما يعادل ما بين ٥ و ١٠ قروش [٥٨] ولم يستدل على أن مخالفات البنك هل بتحريض من الحكومة ؟ أم من تلقاء نفسه فمن عقد التأسيس يتضح أن البنك ليس مصرياً مائة في المائة وإنما هو مختلط وان ٥٠% من رأس ماله ملكاً للأجانب [٥٩] .

---

[٥٥] رئاسة مجلس الوزراء ، الدستور المصري وقانون الانتخاب ، ١٩٣٠/١٠/٢٢ المطبعة الأميرية ، ١٩٣٠ ، ص ٥ ــ ٧ ، إسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ٩١ ــ ٩٦ .

[٥٦] د. محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، جـ ١، ص ٢٦٩ ، السياسة في ٢١ ــ ٢٥ /١٠/١٩٣٠ .

[٥٧] الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية ، المؤتمر ٣٥ للاتحاد البرلماني الدولي المعقود بأسلو في ١٩٢٩ ، ص ٤٨ ، دار الوثائق القومية ، محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية وبنوك وشركات عقد الشركة الابتدائي لبنك التسليف الزراعي المصري ، المملكة المصرية ، خطاب العرش في حفلة افتتاح البرلمان في ٢٠ يونيه ١٩٣١ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٣١ ، ص ٥ .

[٥٨] مجلس النواب ، جلسة ٢٨ في ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨٢٠ .

[٥٩] محفظة ٢٦٧ عابدين ، عقد الشركة الابتدائي لبنك التسليف الزراعي المصري.

الجدير بالذكر أن صدقي يذكر في مذكراته : " أنه قام بأعمال هامة في الإصلاح العام سواء في نواحي الإصلاح الزراعي مثل الصرف والري وتعلية خزان أسوان وإقامة الجسور، أو تجميل المدن وإنشاء طريق الكورنيش بالإسكندرية ، أو معالجة الأزمة الاقتصادية والعمل على تخفيف وطأتها في مصر، ورغم أنها أزمة عالمية ، فقد عمل على الأخذ بيد السكان الفقراء وإبعاد أيدي المرابين عنهم [٦٠] ، ويتضح ذلك أيضا من خطاب العرش في ١٧ ديسمبر ١٩٣١ ، حيث تم تخفيض مبالغ لمساعدة ملاك الأراضي لمنع وقوع البيوع الجبرية،ثم تم تخفيض الضريبة على أسعار القطن بسبب الضائقة المالية [٦١].

وإذا كانت هناك مقاومة لدستور صدقي إلا أنه وجدت بعض الفئات المنافقة المؤيدة له حيث ذهبت بعض الوفود من الغربية والشرقية إلى ديوان رئاسة الوزراء وهم يهتفون بحياة الملك والوزارة الصدقية والدستور الجديد ، فخرج إليهم صدقي قائلاً : " أنهم يزعمون أن دستورنا هو دستور الحكومة وأن الدستور القديم دستور الأمة مع أن الاثنين من عمل الحكومة والفارق الوحيد أن الأول من عمل لجنة اختارتها الحكومة والثاني وضعته الحكومة مباشرة اقتصاداً في الوقت وزيادة في العناية والتدقيق ، كيف يزعمون أن الدستور القديم دستور الأمة ولم تضعه جمعية وطنية ، أليس في ذلك تضليل وتغرير بالبسطاء" [٦٢] ويقول هيكل: " وإذا صدقي باشا يجد هذه العبارة من الشدة في تصوير الواقع بحيث جعل يقاومها في أحاديثه جهد الطاقة ، ولم يكن صحف الوفد أقل تكراراً لعبارة دستور الحكومة ودستور الأمة من جريدة السياسة ، وابتسمت فيما بيني وبين نفسي، لأن دستور ١٩٢٣ هو الذي وصفه سعد زغلول باشا بأنه الدستور الذي وضعته لجنة الأشقياء ، فلما تولى هو الحكم وضعه بأنه دستور وضع على أحدث المبادئ العصرية ، ثم أصبح بعد ذلك دستور الأمة"[٦٣] .كما انهالت التلغرافات على الوزارة تعلن الثقة بالوزارة وتنتقد موقف الأحزاب الأخرى مثل الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني[٦٤].

ومن المؤيدين لسياسة صدقي ودستوره ــ الإنجليز ــ الذين كانوا مطمئنين إلى أن هذه المعركة الدستورية ستضعف من قدرة الشعب على

---

[٦٠] إسماعيل صدقي : مذكراتي ص ٩٦ ، ٩٧ .

[٦١] المملكة المصرية ، خطاب العرش في ١٧ ديسمبر ١٩٣١ ، المطبعة الأميرية ١٩٣١، ص ٤.

[٦٢] المقطم فى ٢٦/ ١٠/ ١٩٣٠.

[٦٣] د. محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ص ٢٧٠ .

[٦٤] الأهرام في ٣ ، ٥ ، ١٩٣٠/١١/٧.

الكفاح[٦٥] ، ناهيك عما أشارت إليه جريدة الديلي ميل الإنجليزية " نقل السيطرة البرلمانية من الوفديين المتطرفين المتضادين للبريطانيين إلى الملك الذي يتسنى له إذ ذاك أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً ، " ومن ثم أدرك الوفد مغزى هذا الانقلاب الدستوري الموجه ضده ، ومن ثم هب لمقاومته [٦٦] ،قد أدى ذلك إلى تراجع قضية الاستقلال ليحل محلها قضية الدستور والحريات[٦٧] .

ويتناول أحد النواب خطاب العرش فيذكر : " إذا كان الدستور الجديد يختلف عن سابقه في شيء قليس الاختلاف في قواعد الحكم أو كليات النظام أو الحريات العامة ، وإنما يختلفان في أن الجديد يرمي بما أدخله على القديم من تنقيح إلى زيادة أحكام التوازن بين السلطات وهو لب النظام النيابي وجوهره " [٦٨] ويعلق نائب آخر على الحالة الراهنة بقوله : "أن البلاد كانت تسودها الفوضى فوجدنا أنفسنا أمام شرين : " الأول الدستور المعدل ، والثاني استمرار هذه الفوضى فاخترنا أهون الشرين وهو الخلاص من الفوضى " ، ويقول نائب آخر : " لقد قالوا أن الدستور السابق كان على احدث المبادئ العصرية ، ولكن هذا لم يمنعهم أن ينشئوا تلك اللائحة الداخلية البغيضة التي ضربت على المعارضة الذلة والمسكنة ، كما لم يمنعهم أن يسلموا في أخص خصائص المجلس ، وسمحوا للسلطة الأجنبية بالتدخل في التشريع بتقهقرهم وتسليمهم في قانون الاجتماعات فأعطوه بذلك شبه Veto " [٦٩] .

وبالمقارنة بين الدستوريين ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ نجد أن هناك الكثير من أوجه الاختلاف بينهما ، حيث يتجلى في دستور صدقي طابعه الرجعي في الشكل والمضمون ، مما يوحي بأن الإنجليز كانوا طرفاً في صنعه [٧٠] فقد أهدر هذا الدستور سلطة الأمة وحقوقها في مواطن كثيرة نذكر منها على سبيل المثال :-

١ــ أنه اعتبر الدستور الجديد منحة من الملك ــ فقد ألغي دستور ١٩٢٣ بأمر ملكي وأعلن الجديد بالأمر الملكي ذاته ، وهذا يعني أن الملك له الحق

---

[٦٥] محمد زكى عبد القادر ، ص ٨٠

[٦٦] د. محمد فريد حشيش : حزب الوفد ١٩٢٦ ــ ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ٨٨

[٦٧] نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ١٩١٩ ــ ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص ٢٦٤

[٦٨] مجلس النواب ، جلسة ١٩٣١/٦/٢٠ ، ص ٢

[٦٩] نفسه ، جلسة ١٩٣١/٧/١ ، ص ٥٠ ، ٥١

[٧٠] جاك بيرك ، ص ١٧٣

في إلغاء دستور ووضع آخر كلما شاء مع أن دستور ١٩٢٣ هو تعاقد بين الملك والأمة لا يملك الملك حق فسخه [٧١].

٢ــ نص الدستور الجديد على أن ينوده غير قابلة للتعديل لمدة عشر سنوات .

٣ــ قلل الدستور الجديد من أهمية طرح الثقة بالوزارة.

٤ــ جعل الفترة بين تأجيل البرلمان وعقده من جديد ــ فترة طويلة ــ أكثر مما هي عليه في دستور ١٩٢٣ [٧٢] .

٥ــ قضي المشرع أن يكون جميع أعضاء مجلس النواب منتخبين ، في دستور ١٩٢٣ ، أما الشيوخ فثلاثة أخماسهم منتخبون والخمسان معينان ، ثم أصبح المعينون في مجلس الشيوخ ثلاثة أخماس في ظل دستور ١٩٣٠ [٧٣] كي يمكن الحصول على أغلبية من الأعضاء الطيعين .

٦ــ أما عن عدد أعضاء المجلسين ومدة نيابتهم : " فإن دستور ١٩٢٣ بين عدد أعضاء كل من مجلسي النواب والشيوخ وعدد السكان بحيث يزيد أو ينقص هذا العدد باختلاف عدد السكان ، حيث جعل التمثيل بنسبة نائب إلى ستين ألفاً من الأهالي ، فكان عدد النواب ٢١٤ نائباً قبل ١٩٢٧ ، فلما ظهرت نتيجة الإحصاء الذي أجري في ذلك العام أصبح ذلك العدد ٢٣٥ نائباً ، أما في ظل دستور ١٩٣٠ تحدد عدد أعضاء الشيوخ بمائة عضو والنواب بمائة وخمسين عضواً [٧٤] .

٧ــ أما بالنسبة لاقتراح القوانين ، فإن الدستور الجديد يميل بالسلطة إلى الهيئة التنفيذية على حساب التشريعية [٧٥] ، وقد أشار النائب محمد توفيق خليل رئيس الوفد المصري في المؤتمر الرابع والثلاثون المنعقد في لاهاي عام ١٩٣٨ إلى ذلك ورفضهم لنزول البرلمان للسلطة التنفيذية عن سلطته التشريعية ، بأن ذلك يتنافى مع المبادئ التي يقرها القانون العام ، أما التعويض الخاص لأي أمر معين فإنه لا يسوغ للسلطة التنفيذية أن تطلبه ، ولا أن يمنح لها ، إلا إذا كان ذلك كله في حالة الضرورة القصوى [٧٦] وبين النائب أن ما يجري في مصر هو بسبب تعلق البلاد بالمبادئ الدستورية

---

[٧١] الرافعي،ص ١٤٨، د. ضياء الدين الريس ، ص ١٢٣ ، د. مصطفى النحاس جبر ، ص ٣٧٣ .

[٧٢] د. نبيه بيومي ، ص ٣٤٩ ، الأهرام في ١٩٣١/٧/٣ ، جاك بيرك ، ص ١٧٤ .

[٧٣] سامي مهران ، ص ١٧.

[٧٤] نفسه ، ص ١٧ ، ١٨ ، إسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ٩٩ ، ١٠١ ــ ١٠٣ .

[٧٥] J. Marlowe : Op . Cit ., P .286 .

[٧٦] الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية ، المؤتمر الرابع والثلاثون المنعقد في لا هاي عام ١٩٣٨ ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

القومية [٧٧] ، وقد حرم الدستور الجديد على المجلسين حق اقتراح القوانين المالية ، وجعل هذا الاقتراح وفقاً على الملك وحده ، مع أن هذا الاقتراح كان مقرراً لكلا المجلسين في دستور ١٩٢٣ [٧٨].

والدستور الجديد يوجب عرض مشروعات القوانين التي يقترحها الأعضاء على هيئة تشكل من رجال القانون لضبط صياغتها والتوفيق بينها وبين التشريع القائم وذلك قبل الاقتراع عليها ، وقد رفض الأعضاء ذلك لأنه يمس استقلال البرلمان ويحد من سيادته وينال من كرامة أعضائه ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن تعطل العمل الرئيسي الذي لم يخلق البرلمان إلا من أجله [٧٩] ، وكان للبرلمان في دستور ١٩٢٣ سلطة واسعة وشديد التمسك بحقوقه في الشئون المالية ، وهو دائم الرقابة على ماله من حق في الهيمنة والرقابة على مالية الدولة [٨٠] .

٨ــ نص دستور ١٩٢٣ على أن الملك يدعوا البرلمان لاجتماع غير عادي متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلسين ولكن دستور ١٩٣٠ جعل هذه الدعوة " عند الضرورة"وهذا يعني أن الملك له أن يهمل دعوة الأغلبية إلى اجتماع البرلمان[٨١]،ما دام من وجهة نظره ألا ضرورة تنفي ذلك وهو تجسيد كامل لتكريس فكرة الحكم الفردي .

٩ــ جعل الدستور الجديد الصحف عرضة للتعطيل بقرار من محكمة الاستئناف بجلسة سرية .

١٠ــ نص الدستور الجديد على جواز فض الدورة البرلمانية بعد خمسة أشهر فقط من انعقاد البرلمان من غير أن يتحتم تقريره للميزانية ، وذلك خلافاً لما نص عليه دستور ١٩٢٣ من عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل انتهاء المجلسين من تقرير الميزانية [٨٢].

١١ــ مدة الانعقاد للمجلسين في دستور ١٩٢٣ ستة أشهر على الأقل ، في حين نقصت هذه المدة إلى خمسة اشهر فقط في ظل دستور ١٩٣٠ [٨٣].

١٢ــ جعل دستور ١٩٣٠ للملك وحده حق تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين ، في حين أن دستور ١٩٢٣ ، جعل تعيينهم وفقاً للقانون ، كما أجاز الدستور الجديد أن يكون رئيس مجلس الوزراء

---

[٧٧] نفسه ، ص ٢٩

[٧٨] رئاسة مجلس الوزراء ، الدستور المصري وقانون الانتخاب ، مرجع سابق ، ص ٢٤ ــ ٢٦ ، د٠ نبيه بيومي ، ص ٣٤٩

[٧٩] الشعبة المصرية للمؤتمرات الدولية ، المؤتمر السابق ، ص ٢٨

[٨٠] نفسه ، المؤتمر الخامس والثلاثون للاتحاد المعقود باوسلو في عام ١٩٣٩ ، ص ٥١

[٨١] الرافعي ص ١٥٢

[٨٢] الرافعي ، ص ١٥٠ ، د٠ نبيه بيومي ، ص ٣٤٩

[٨٣] سامي مهران ، ص ١٨

غير مسلم ، والواقع أن هذا يعني تدخل رئيس مجلس الوزراء غير المسلم في اختيار شيخ الجامع الأزهر وشيوخ المعاهد الدينية رغم أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة [٨٤].

١٣ــ حذف الدستور الجديد للمادة التي تنص على أن الملك يتولى سلطاته بواسطة مجلس وزرائه ، فأصبحت سلطة الملك مطلقة[٨٥] .

١٤ــ ينص دستور ١٩٢٣ على أنه إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في خلال شهر وإلا عدّ مصدقاً عليه ، فجاء دستور ١٩٣٠ وجعل الشهر شهرين ونص على أن عدم رد القانون يعد رفضاً للتصديق [٨٦]

١٥ــ وضع الدستور الجديد العراقيل أمام حصول الوفد على الأغلبية في النظام الجديد غير المباشر ، فحرم طبقة العمال والفلاحين التي تؤيد معظمها الوفد من أن يكون لها دور مهم في انتخاب أعضاء مجلس النواب ، وذلك بأن اشترط في المندوبين الخمسينيين ، وهم الذين يتولون انتخاب أعضاء مجلس النواب ، شروطاً " مالية أو تعليمية " لا تتوفر في أغلبية هذه الطبقة ، بأن يكون المندوب منهم مالكاً لأموال ثابتة مربوطة عليها ضرائب عقارية ، أو ساكناً في منزل لا يقل إيجاره السنوي عن أثنى عشر جنيها، أو مستأجر لأراضي زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنوياً ، أو يكون حائزاً لشهادة دراسية ابتدائية أو ما يعادلها .

كما حرم حق الترشيح لعضوية البرلمان على كل من يزاول إحدى المهن الحرة في مكان غير القاهرة ، وبذلك حرم على الأطباء والمحامين والتجار والمهندسين والصحفيين المقيمين في جميع أنحاء القطر فيما عدا القاهرة من أن يكونوا أعضاء في البرلمان كما أجاز للعمد والمشايخ العضوية بل والجمع بينها وبين وظائفهم [٨٧]، وذلك ليفي للعمد والمشايخ بما وعدهم به رئيس الوزارة فهم الذين أيدوه وحلوا محل الذين قدموا استقالتهم ، أما دستور ١٩٢٣ فلم ينص على شيء من هذا القبيل .

١٦ــ جاء قانون الانتخاب ليكون أكثر رجعية من قانون ١٩٢٣ ، بأن الدستور الجديد حدد سن الناخبين بدءاً ممن بلغوا سن الحادية والعشرين لمجلس النواب ومن الخامسة والعشرين لمجلس الشيوخ ،، أما سن المرشح في مجلس النواب ٣٠ سنة ، وفي مجلس الشيوخ ٤٠ سنة [٨٨] وقد اشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون من الفئات الآتية :-

---

[٨٤] رئاسة مجلس الوزراء ، الدستور المصري وقانون الانتخاب ، مرجع سابق ، ص ٣١ ، ٥١ ، الرافعي ، ص ١٥١ ، ١٥٢

[٨٥] د. ضياء الدين الريس ، ص ١٢٣

[٨٦] عبد العزيز الأزهري وآخران ، ص ١٨٩

[٨٧] د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، F.O. 407 /212 , Hoar to Henderson , 25 /10/1930

[٨٨] مصطفى النحاس جبر ، ص ٣٧٣ ، سامي مهران ، ص ١٧

١ــ الوزراء والممثلين السياسيين ورؤساء مجالس النواب ووكلاء الوزارات ورؤساء ومستشاري المحاكم ونقباء المحامين وموظفي الحكومة ممن هم في درجة مدير عام أو أعلى .
٢ــ أمراء الأسرة المالكة ونبلائها بطريق التعيين لا الانتخاب[٨٩] .

وفي سؤال لأحد أعضاء مجلس النواب ــ هل تقضي التقاليد الدستورية بوجوب حلف جلالة صاحب العرش يمين الولاء للدستور عند كل تعديل كما حدث للدستور بعد التعديل الأخير ؟
ويجيب صدقي : بأنه جرت التقاليد الدستورية على أن اليمين لا تقتضي عند تعديل الدستور ، وأن اليمين يعني احترام تعديل الدستور ، وكل ما اختص به الدستور الجديد هو أن الأحكام المعدلة لم تقرر على الوجه المقرر بالدستور ، ولو أن الدستور الجديد قرر تغيير شكل الحكومة النيابي البرلماني أو نظام وراثة العرش أو مبادئ الحرية والمساواة مما لا يجوز تعديله في ظل الدستور القديم لصح القول بأن اليمين باحترام الدستور القديم لا يمكن أن تقع على الدستور الجديد [٩٠] والواقع أن الملك رفض أن يتقدم لأداء اليمين الدستورية ،باحترام هذا الدستور أو الإخلاص له ، وكان ذلك أول سهم أصاب الوزارة الصدقية [٩١] .

---

[٨٩] مصطفي رياض بسيوني : راؤول فرجون : المجموعة الدائمة للقوانين والقرارات المصرية ، مطبعة فوتيا دسي وشركاه ، (ب ٠ ت) ، ص ٣١/٨ انتخابات .
[٩٠] مجلس النواب ، جلسة ١٩٣١/٦/٢٩ ، ص ٣٢ .
[٩١] عبد العزيز الأزهري وآخران ، ص ٢٢٣ .

موقف القوي السياسية والشعبية من دستور ١٩٣٠ :

ـ احتج رئيس الحزب الوطني على بنود دستور ١٩٣٠ لأنها ماسة بجوهر الحريات العامة وقال من واجبنا أن نتدخل هذا المجلس لنكون صوتاً حياً حتى يعود الدستور كما بدأ [١] وأعلن الحزب في ٢٤ أكتوبر ١٩٣٠ أن الوزارة ليست السلطة التي تملك تعديله أو تغيير أحكامه ، ويلقي عليها تبعة أعمالها [٢].

ـ أما زعيم المعارضة (الوفد) فقد قال أن هذه التعديلات جاءت تنتقص من السلطة التشريعية بعض حقوقها ، وإذا كان الحزب الوطني قد أقسم يمين الطاعة للدستور ولقوانين البلاد فلأنه ليس خارجاً على القوانين ولا ثائراً وإنما هو في هذا المجلس لإصلاح تلك القوانين ، وأن الوزارة تميل إلى إدخال فكرة أن ما حدث لا يمس سلطات الأمة [٣] وأعلن الوفد في ٦ نوفمبر ١٩٣٠ عدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب الجديدين ومقاطعة الانتخابات العامة [٤].

ويوضح زعيم المعارضة أنه بالمقارنة بين الدستوريين يوجد الانتقاص بأن سلطة الأمة قلت عما كانت عليه في الماضي ، فالانتقاص واضح في دستور ١٩٣٠ خاصة في المسئولية الوزارية التي هي مظهر سلطة الأمة ، وكذلك في القوانين التي لم يوجد المجلس إلا لدرسها وتشريعها [٥] وأن أعظم ما تتمناه المعارضة هو أن ترى الحياة النيابية وقد رسخت ولا يمكن أن ترسخ إلا إذا عرفت وعرف لها الغير حقوقها وواجباتها [٦] .

ـ أما الأحرار الدستوريين فقد كانوا مؤيدين لحكومة صدقي ويرى عدلي يكن رئيس الحزب إن الإسراع بتنفيذ الدستور يعتبر خدمة جليلة للبلاد ، وذلك لمعالجة حل المسألة المصرية [٧] ، ولما بدا إصرار صدقي على تغيير الدستور برمته ، أرسل إليه الحزب وفداً يطلب إليه ـ باعتباره حراً دستورياً قديماً ـ عدم المساس بأسس الدستور ، فأبلغهم أنه لا يستطيع ذلك لأن وزارته اعتزمت إصدار الدستور الجديد غداً ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ،وعندئذ انقلب الحزب على الوزارة التي لم تأخذ بملاحظاته حول قانون الانتخاب وما يتصل به من نصوص الدستور ، ومن هذا يتضح أن الخلاف حول تعديل الدستور كان السبب الرئيسي للصدام مع وزارة صدقي ، لأن

---

(١) الأهرام في ١٩٣١/٧/٢

(٢) د. ضياء الدين الريس ، ص ١٣٦

(٣) الأهرام في ١٩٣١/٧/٣

(٤) د. ضياء الدين الريس ، ص ١٣٤

(٥) الأهرام في ١٩٣١/٧/٣

(٦) مجلس الشيوخ ، جلسة ٦ في ١٩٣٣/١/١٦ ، ص ٤٤

(٧) السياسة في ١٩٣٢/١١/٥

الدستور قضي على كل الآثار المترتبة على مبدأ أن الأمة مصدر السلطات[٨] وبذلك تغير موقف الأحرار الدستوريين من مؤيدين إلى معارضين لحكومة صدقي ، وأنهم لا يؤيدونها في إصدار الدستور الجديد .

اشتدت موجة المقاومة ، وأحست الحكومة بوطأتها فازدادت وسائلها عنفاً ، وازدادت بها بعداً عن الشعب وارتمت في أحضان السراي وخضعت لمشيئتها [٩] وقرر الحزب عدم الاشتراك في الانتخابات التي تقع تحت نظام دستور الوزارة الصدقية ، وكان سبب تأييد الأحرار لصدقي أنهم يرون أن يقتصر التعديل على قانون الانتخاب ، وتبقى أسس الدستور سليمة ، فلما انقلبوا قال صدقي : " كنت أؤمل أن يؤيدني حزب الأحرار الدستوريين ، نظراً لصداقتي لأعضائه ، الذين شعروا بأني سلكت الطريق القويم ، ومما يؤسف له أن المسائل الشخصية لعبت في ذلك دورها الممقوت " .

لهذا نشبت الحرب بين الأحرار وبين صديقهم القديم صدقي وانبرت جريدة السياسية تشن حملاتها عليه ، بل وصارت لهجتها أعنف مما كانت تكتبه الجرائد الأخرى ، فأنذر صدقي السياسة مرتين ، ثم أصدر قراراً بتعطيلها فأصدر الحزب جريدة أخرى باسم " الفلاح المصري " فعطلت أيضاً ، فأصدروا أخرى باسم " الأحرار الدستوريين " ثم لحقها التعطيل ، وأن إجراءات البطش والقمع هذه لا يؤيدها قانون ولا سند لها إلا من هوى الوزارة [١٠] .

ـ ويبين أحد الشيوخ أن الوزارة السابقة وضعت نظاماً دستورياً قبلته الأمة خاصة في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ويزيد أعداؤه أن يستغلوا فرصة وقوع حوادث فردية واختلافات في وجهة النظر فردية أيضاً لمهاجمته عن طريق الطعن على الوزارة الحارسة عليه ، ويجب التصدي لذلك[١١] .

أما موقف السراي فهي تود أن يكون الدستور الجديد وسيلة لتوسيع سلطتها لكي تستطيع الوقوف في وجه الشعب وإغراء الإنجليز على الاتفاق معها[١٢] .

ـ ويحاول صدقي أن يعالج موقفه من التعديلات فيبين أنه لا يعني أن الدستور الجديد يختلف عن القديم بمعنى أنه مختلف في مبادئه عن القديم وإنما ذلك من قبيل الصياغة الفنية فإن الدستور الجديد جديد فقط في أنه

---

[٨] د. احمد زكريا الشلق ، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٨

[٩] محمد زكي عبدالقادر ، ص ٧٢

[١٠] د. ضياء الدين الريس ، ص ١٣٥ ـ ١٣٨ ، إسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ٩٨ ، د. محمد حسين هيكل وآخران ، ص ٣٤

[١١] مجلس الشيوخ ، جلسة في ١٩٣٣/١/٩ ، ص ٣٣

[١٢] محمد زكي عبدالقادر ، ص ٧٢

صحح ونقح ولكنه ليس بجديد في أنه اشتمل على قواعد عامة انتقصت أو خرجت عما في الدستور القديم من حقوق الأمة ، بل الدستوران محتفظان بهذه الحقوق كاملة متفقان في هذه القواعد وليس بينهما من خلاف [١٣] رغم كل ما ذكره من عيوب في دستور ١٩٢٣ [١٤].

ومن الطبيعي أن يكون هناك اتفاق بين الملك ورئيس وزرائه ، فكما حاول صدقي معالجة موقفه من التعديلات ، أيضاً حاول الملك ، فقد جاء في خطاب العرش في ٢٠ يونيه ١٩٣١ ، أنه إذا كان الدستور الجديد يختلف عن سابقه في شيء فليس الاختلاف في قواعد الحكم أو كليات النظام أو الحريات العامة ، وإنما يختلفان في أن الجديد يرى بما أدخله على القديم من تنقيح إلى زيادة إحكام التوازن بين السلطات وهو لب النظام النيابي وجوهره [١٥].

ـ أما الإنجليز فقد أثروا التريث منتظرين مقاومة الاستبداد والدفاع عن الدستور أملاً في أن هذه المعركة ستضعف حتماً من قوة الشعب على الكفاح وتابعت الموقف عن كسب كما فعلوا في تجربة الانقلابين الدستوريين الأول والثاني [١٦] .

وإذا كانت الحكومة قد حصلت بهذه الوسيلة على الحرية التامة في المناورة ، فإن الملك أيضاً قد أخذ نصيبه من المغانم ، فقد أصبح له حق النقض (الفيتو) في وقت المناقشة في أي مشروع يعرض على البرلمان ، كما استطاع الملك أن يحصل في هذا الدستور على حق كان زغلول لا يسلم له به ـ وهو حق تعيين شيخ الأزهر والرؤساء الدينيين ، وهكذا استطاع السيطرة على حلقات الاتصال المهمة بين النظام القائم وبين القائمين على الشعائر الدينية في أنحاء البلاد [١٧].

ولما كان قانون الانتخاب الذي أصدره صدقي يشبه قانون زيور ١٩٢٥ ويهدف إلى إقصاء أنصار الوفد [١٨] فقد أدى ذلك إلى عدم اعتراف الوفد بالدستور وقانون الانتخاب الجديدين ومقاطعة الانتخابات العامة ، واستمر الوفد في نضاله فعزم على عقد اجتماع في ١٣ نوفمبر احتفالاً بعيد الجهاد الوطني فمنعته الحكومة ، ولكي تبرر تصرفها هذا أعلنت أن رئيس حزب الوفد يقوم بالدعوة علناً إلى الثورة وتحريض مختلف الطبقات على

---

[١٣] الأهرام في ١٩٣١/٧/٧

[١٤] أنظر هذه العيوب في : إسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ٩٩ ـ ١٠٦

[١٥] المملكة المصرية ، خطاب العرش في حفلة افتتاح البرلمان في ٢٠ يونيه ١٩٣١ ، المطبعة الأميرية ، مصر ، ١٩٣١ ، ص ٢

[١٦] محمد زكي عبدالقادر ، ص ٧٣

[١٧] جاك بيرك ، ص ١٧٤

[١٨] J. Marlowe : Op . Cit . p .286 – 287

الإخلال بالأمن والعبث بالنظام[١٩] ، قابلت الحكومة معارضة الأحزاب ومظاهرات الشوارع بكل ما تملك من وسائل العنف .

لم يكن صدقي رئيساً لحزب ، ولا عضواً في البرلمان ولا يمثل أي هيئة ، وإنما كان معروفاً أنه ينتمي إلى حزب الأحرار الدستوريين ويعد من أركانه وإن لم يكن عضواً رسمياً ويشارك ـ من بعيد ـ الأحرار ميولهم وآراءهم ، وحين ألف وزارته هذه أعلن أنها لا تنتسب إلى هيئة أو فئة ، وأنها " ستلتزم الحيدة السياسية المطلقة " فلم يكن لهذه الوزارة إذن أية صفة دستورية ، وإنما هي تمثل أشخاصها الذين عينتهم السراي وبرضا الإنجليز[٢٠] .

وعندما أعلن صدقي عن الانتخابات العامة التي سيجريها ووجد نفسه وحيداً ، أعلن عن تأليف (حزب الشعب) الذي قال عنه في مذكراته : " أنه بعد وضع دستور ١٩٣٠ وإعلان الانتخابات لقيام برلمان جديد في ظل هذا الدستور ، رأيت أنه لابد للوزارة من استنادها إلى أغلبية برلمانية ، وقد كنت أؤمل أن يؤيدني حزب الأحرار الدستوريين ، كما أيدني حزب الاتحاد نظراً لصداقتي لأعضائه [٢١] .

واجتمعت الجمعية التأسيسية لحزب الشعب الجديد في يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ ثم اجتمع الأعضاء يوم ٨ ديسمبر حيث اختاروا صدقي رئيساً للحزب ، وقد تألف هذا الحزب من فلول الأحزاب ومن الذين أطمعهم صدقي في تعيينهم في مقاعد مجلس الشيوخ أو في الوظائف ، وبهذا الشكل تم جمع أعضاء الحزب بطريق الإغراء أو التهديد لتحقيق هدفه ، فأوجب على العمد والمشايخ أن يوقعوا بأنهم أعضاء في الحزب ، وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته ، ومن الغريب أن صدقي كان يريد أن يسمى هذا الحزب " حزب الإصلاح "[٢٢] ، وفي ١٤ فبراير ١٩٣١ صدر القانون رقم ٢٨ الذي أضاف أحكاماً جديدة إلى قانون العقوبات بشأن الجرائم التي تقع بواسطة الصحف[٢٣] خصيصاً للوقوف أمام التيارات الثورية لصحف حزب الوفد .

رأى الأحرار الدستوريون أن يقووا أنفسهم ، ويصعدوا درجة المقاومة لصدقي وحكمه ، فاتصلوا بالوفد ليؤلفوا معه جبهة تقف ضد الخصم المشترك[٢٤] وفي هذا يقول صدقي في مذكراته " ومن العجيب أن

---

(١٩) د. محمد فريد حشيش ، ص ٨٨

(٢٠) د. ضياء الدين الريس ، ص ٦٦ ، محسن محمد ، ص ٢٠١

(٢١) إسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ٩٨

(٢٢) د. ضياء الدين الريس ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، د. عبدالعظيم رمضان ، ص ٧٤٤

(٢٣) نجوى كامل ، ص ٨٤

(٢٤) د. ضياء الدين الريس ، ص ١٣٩

الباقين من الأحرار الدستوريين التقلوا مع الوفد ــ وكانوا قد عانوا منه ما عانوه بحجة أنني اعتديت على دستور ١٩٢٣ ، وفاتهم أنهم هم الذين أجلوا الحياة النيابية ، وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وحكموا البلاد أربعة عشر شهراً حكماً وصفوه هم بأنه حكم ديكتاتوري "[٢٥] والواقع أن صدقي قد يكون محقاً فيما ذكر ، ولكن إذا كان يلقي اللوم على الأحرار ، فهذا ليس معناه أن يكرر ما يلومهم به ، فقد كرر صدقي الحكم المطلق الذي حدث في عهد حكومة اليد الحديدية(محمد محمود) ولتنظيم المقاومة ضد صدقي ألف الحزبان ــ الأحرار والوفد ــ لجنة اتصال لتنفيذ مقاطعة الانتخابات العامة في ٣١ مارس ١٩٣١ ، واعتبرت جريدة السياسة " ذلك ظاهرة طيبة تقضي على سياسة الصمت والكتمان ، وقررت اللجنة سفر زعماء الحزبين إلى الأقاليم للدعوة لهما ، وعند السفر إلى طنطا على سبيل المثال في إبريل وجدوا أبواب محطة العاصمة موصدة ومنعهم البوليس من دخولها [٢٦] ، كما سافر النحاس ومحمد محمود إلى بني سويف في نفس الشهر ، وذلك لأنها معقل من معاقل الوفديين ، ولكن الحكومة أعادتهما بالقوة [٢٧] ، إلا أن الحزبان اجتمعا في النادي السعدي في نفس الشهر وتوصلا إلى أن الأمة لن توافق على عقد معاهدة مع الإنجليز في ظل نظام غير دستور ١٩٢٣ [٢٨] أي أن الحزبان رفضا دستور ١٩٣٠ .

قرر الحزبان عقد مؤتمر وطني في ٨ مايو فمنعت الوزارة الاجتماع فعرضت القرارات التالية على المدعوين للاشتراك في المؤتمر فأقروها وهي :

١ــ التمسك بدستور ١٩٢٣

٢ــ اعتبار الانتخابات التي تجريها وزارة صدقي باطلة لا تعبر عن رأي الأمة وبالتالي فإن البرلمان الذي قد يعقد على أثرها لا يمثل الأمة .

٣ــ الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقي من مصادرة حرية الرأي بتعطيل الصحف ومراقبتها إدارياً .

٤ــ رفع هذه القرارات إلى الملك وإبلاغها لممثلي الدول الأجنبية [٢٩] .

ومن مظاهر المقاومة التي سببت إزعاجاً كبيراً لصدقي وحكومته خلال تلك الفترة ــ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ــ استقالة عدد كبير من عمد ومشايخ

---

[٢٥] إسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ٩٨

[٢٦] د. محمد حسين هيكل ، ص ٢٧٤ ، د. أحمد زكريا الشلق ، ص ٣٩١

[٢٧] د. ضياء الدين الريس ، ص ١٤٤ ، ١٤٥ ، د. عبد العظيم رمضان ، ص٧٤٩ .

[٢٨] F.O. 407/213 , No . 47 , Loraine to Henderson , 9/4/1931 .
F.0, 407/213 . NO .57 Loraine to Henderson , 25/4/1931 .

[٢٩] د. محمد فريد حشيش ، ص ٨٩ ، الرافعي ، ص ١٦٢ ــ ١٦٤

البلاد ، وكان هؤلاء من مؤيدي الوفد والأحرار الدستوريين ، ويدفعهم الشعور الوطني لمقاومة عهد يعرفون مدى عدم شرعيته ، والعمل على سد الطريق أمام الحكومة . وبلغ عدد الاستقالات أربعمائة إستقالة من العمد والمشايخ في أنحاء البلاد ، إحالتهم الحكومة إلى " لجان الشياخات " وهي الهيئة التأديبية للعمد والمشايخ، فأصدرت ضدهم غرامات مالية باهظة ، فحكم في يوم واحد على ٢٤ عمدة وشيخاً من الدقهلية بمبلغ يزيد على ألفين ومائتين من الجنيهات ، وبلغت قيمة الغرامات التي حكم بها على المستقيلين ثمانية عشر ألف جنيه ونيفا ، وفي القليوبية سبعة عمد ومشايخ وبلغت قيمة الغرامة التي فرضت عليهم ثلاثة آلاف وخمسمائة وخمسين جنيها[٣٠] وكانت الغرامات تبدأ بعشرين جنيها وصلت إلى ٢٠٠ جنيه مع أن التهمة واحدة[٣١]

وقد أرجع صدقي هذه الاستقالات إلى تحريض آخرين وعوامل شخصية تحركها في الخفاء أغراض حزبية ، وإن إعلان العمد عدم التعاون مع الحكومة يعتبر جريمة [٣٢] .

الجدير بالذكر أن عمليات الاستقالة هذه كانت أقوى ما هدد صدقي خصوصاً عندما اتخذت شكلاً جماعياً ، كما أنه لم تكن هذه أول مرة يستقيل فيها العمد لرفضهم التعاون مع الحكومة ، فقد مر بنا كيف أشهر الوفد والأحرار هذا السلاح في محاربة الانتخابات التي اعتزم زيور إجراءها على أساس قانون الانتخاب المعدل الذي أصدره في ٨ ديسمبر ١٩٢٥[٣٣] .

استمرت الحكومة في سياستها دون النظر إلى هذه الإجراءات أو الاهتمام بها ، وفي غمرة هذه المعركة المحتدمة أجري صدقي الانتخابات الصورية في مايو ويونيه ١٩٣١ ، رغم نجاح المقاطعة التي قادها الوفد والأحرار [٣٤] حيث امتنع الحزبان عن دخول الانتخابات بل هاجم محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين الصحافة البريطانية لتشجيعها لصدقي في موقفه ضد الشعب واقتصرت الانتخابات على حزب الشعب وحزب الاتحاد والحزب الوطني[٣٥] ، وهذا الموقف من الحزب الوطني يعد

---

(٣٠) الرافعي ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ ، مجلس النواب ، جلسة ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، الأهرام في ١٩٣١/١١/٢٤ ، د.الريس ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، الشعب في ١٩٣١/١/١١ ، ١٩٣١/٢/٢ .

(٣١) عبد العزيز الأزهري وآخران ، ص ٢٥٩ .

(٣٢) د. عبد المنعم الدسوقي ، ص ٢٨٣ .

(٣٣) د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٤٧ .

(٣٤) الشعبة المصرية للمؤتمرات الدولية ، المؤتمر ٣٢ ببودابست في يوليه ١٩٣٦ ، ص ١٤ ، الرافعي ، ص ١٦٥ .

(٣٥) عبد العزيز الأزهري وآخران ، ص ٢٥٨ F.O.407/213,No.116, Loraine to Henderson , 25/5/1931

غريباً ، وبالرغم من ذلك فقد عمدت الحكومة إلى تزوير هذه الانتخابات ، فأوعزت إلى لجان الانتخاب أن تزور محاضرها ، بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذباً وزوراً ، فقد وجدت كثير من لجان الانتخاب خالية تماماً ، وأن الأهالي إما في منازلهم وإما في حقولهم ، وبذلك تمت المهزلة ، بل المأساة الانتخابية ، وهذا ليس بجديد بالنسبة لصدقي فهو نفسه الذي قام بتزوير الانتخابات عام ١٩٢٥ حين كان وزيراً للداخلية في وزارة زيور .

وقامت في القاهرة والإسكندرية وبعض المدن مظاهرات لتعطيل عملية الانتخاب ، قابلتها الحكومة بمنتهي القسوة والعنف وسلطت عليهم قوات البوليس ، وبلغ عدد القتلى في القاهرة وحدها خلال الأيام الثلاثة التي جرت فيها الانتخابات الخمسينية ١٣ قتيلاً و١١٩ جريحاً [٣٦] ، هذا خلاف بقية أنحاء القطر ، كما شكلت في كثير من البلاد لجان لمقاطعة هذه الانتخابات [٣٧]

وإذا كان الوفد والأحرار قاطعوا الانتخابات ، فقد خاضها أحزاب الشعب والاتحاد والوطني [٣٨] وكان صدقي يزهو في أحاديثه بأنه مؤيد من ثلاثة أحزاب [٣٩] وهي أحزاب ليست لها قواعد منظمة في أنحاء البلاد ، ولكنها أحزاب تتسم بالطابع الإداري في جو مليء بالسخط الشعبي ، والحوادث الدامية ، ورغم ذلك ومما يؤسف له حصل حزب الشعب (حزب صدقي باشا) على الأغلبية في البرلمان [٤٠] وهنا تظهر نتيجة التزوير .

ناهيك عن ذلك فإنه نتيجة لقرار حزب الأحرار الدستوريين بمقاطعة الانتخابات فإن مجلس النواب الجديد (خلال ١٩٣٠ ــ ١٩٣٤) لم يضم أحداً منهم سوى دسوقى أباظة الذي خرج على قرار الحزب ورشح نفسه كمستقل ، ونجح باعتباره حراً دستورياً مستقلاً ، كما لم يفز أحد منهم بعضوية مجلس الشيوخ بالتعيين[٤١] وهكذا كان الأمر بالنسبة للوفديين .

وكافأت الحكومة والسراي المديرين ورجال الإدارة الذين تميزوا بالعسف والشدة والتنكيل بالأهالي في الانتخابات بألقاب الباشوية والبكوية[٤٢] ، وأجتمع البرلمان الجديد في ٢١ يونيه ١٩٣١ وكان مؤيداً

---

[٣٦] الشعبة المصرية ، المؤتمر السابق ص ١٤ ، الرافعي ص ١٦٥ ، ١٦٦

[٣٧] دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة ٥٨٤ ، تلغرافات بتواريخ مختلفة في مايو ١٩٣١

[٣٨] الشعب في ١٩٣١/٦/٢

[٣٩] د. عبدالعظيم رمضان ، ص ٧٤٦

[٤٠] د. نبيه بيومي ، ص ٣٥٢ ، الشعب في ٦/١٣ ، ١٩٣١/٧/٢٣

[٤١] د. أحمد زكريا الشلق ، ص ٢٨٩

[٤٢] الرافعي ، ص ١٦٦ .

للوزارة [٤٣] ، كما عينت الحكومة بدلاً من العمد المستقيلين عمداً من الموالين لها من حزبي الشعب والاتحاد ــ وهما الحزبان المناصران للحكومة [٤٤] وتعددت في عهد صدقي الحوادث الجنائية التي كانت من مظاهر نقمة الشعب عليه وعلى حكمه ، وزخر عهد صدقي كما زخرت العهود الانقلابية السابقة باضطهاد الصحافة ، وذلك من خلال القوانين التي وضعتها الوزارة لهذا الشأن مثل القانون رقم ٢٨ و٩٧ و ٩٨ لسنة ١٩٣١ و٣٥ لسنة ١٩٣٢ [٤٥] المقيدة لحرية الصحافة وذلك لأن الصحافة أقوى سلاح حورب به صدقي حيث يذكر: " إن الصحافة قوة تستطيع أن تبني وتستطيع أن تهدم ، واستطاعتها في الهدم أشد منها في البناء " [٤٦] .

هكذا أرسى صدقي أسس نظامه الجديد بقيام البرلمان الجديد ، وقد كان بسبب هذا الضغط أن شهدت الفترة التالية استئناف حوادث الأغتيال السياسي لأول مرة بعد حادث مقتل السردار(١٩٢٤) ، ففي ٩ يوليو ١٩٣١ كانت محاولة اغتيال محمد توفيق رفعت رئيس مجلس النواب ، كما انفجرت قنبلة في دار وزارة الحقانية في ١٩ يوليه ، وانفجرت أخرى في منزل وكيل وزارة الداخلية في ٢٧ يوليه ، وتم القبض على المتهمين وجرت محاكمتهم في القضية المشهورة التي عرفت باسم قضية القنابل [٤٧] كما تعرض رئيس الوزراء نفسه فيما بعد لمحاولة اغتيال عندما وضعت تحت القطار المقل له قنبلة عند طما بالصعيد [٤٨] وتشبثت الأمة في مقاومتها لحكومة صدقي بحقوقها الدستورية كاملة ، وأخذت تعمل على إعادة الحياة الدستورية الصحيحة رافضة الأخذ بالنظام الجديد الذي أريد فرضه عليها [٤٩] .

وبينما الوزارة سائرة في تنفيذ مخططاتها لمحاربة الوفد والقضاء عليه ، فإذا بانقسام جديد يقع في صفوف الوفد على أثر ظهور فكرة تأليف وزارة قومية ائتلافية من الوفد والأحرار الدستوريين في يناير ١٩٣٢ ، وكانت دار المندوب السامي البريطاني مصدر هذه الفكرة ، التي أدت إلى

---

[٤٣] الشعبة المصرية للمؤتمرات الدولية ، ص ٧ ، ويذكر الرافعي أن البرلمان اجتمع في ٢٠ يونيه ١٩٣١ ، ص ١٦٧ .

[٤٤] د. عبد المنعم الدسوقي ، ص ٢٩١ .

[٤٥] الرافعي ، ص ١٦٩ ــ ١٧١ ، وانظر الأهرام في ١٩٣١/٩/٥ .

[٤٦] إسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ١٢٠ .

[٤٧] د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٥٠ ، ٧٥١ ، د. ضياء الدين الريس ، ص ١٥٠ .

[٤٨] الشعب في ٨ و ١٩٣٢/٥/٩

[٤٩] الشعبة المصرية للمؤتمرات الدولية ، المؤتمر الثاني والثلاثون المعقود ببودابست في يوليه ١٩٣٦ ، ص ١٤ ، د. ضياء الدين الريس ، ص ١٥٠ .

انقسام في الوفد وفض الائتلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين [٥٠] والذي لا شك فيه أنه إذا كان تأليف وزارة قومية سوف يؤدي إلى إبرام المعاهدة مع الإنجليز وإعادة دستور الأمة ، فمن ذا يستطيع أن يعارض ذلك[٥١] .

وقد عاودت الملك مخاوفه من اتصالات المندوب السامي مع المعارضة ، فنصح الملك فؤاد المندوب السامي بعدم التعويل على المعارضة في مصر فهي لا يمكن أن تتحد ، ونظراً لتحرج المندوب السامي من صدقي ورغبته في المفاوضات اقترح على وزير خارجيته " جون سيمون " أن يجيب صدقي شفهياً بأن حكومته مشغولة ولا يمكنها النظر في استئناف المحادثات ، ووافق سيمون وقال أن هذا قد يخفف من خيبة الأمل عند صدقي [٥٢] الذي كان يرغب في التأكد من رضي الحكومة البريطانية عن النظام القائم في مصر ، وقد اعترفت له بريطانيا بأن الفضل يرجع إليه في توطيد النظام في مصر ، وأبلغته أنه يسرها أن ترى توقيعه على اتفاقية مع مصر [٥٣]

وعلى كل حال فلم تؤد المباحثات المبدئية التي جرت بين صدقي وسيمون إلى ما كان يأمل من الشروع في مباحثات شبه رسمية في القاهرة إلى أن يحين الوقت المناسب للدخول في المفاوضات الرسمية .[٥٤]

وثمة إلحاح من صدقي والملك على تقوية أواصر العلاقة مع الاحتلال كما شاعت اتصالات الإنجليز بمحمد محمود فانزعج صدقي لذلك[٥٥] . وفي نفس الوقت كانت هناك أزمة سياسية على أثر أزمة مالية في بريطانيا أدت إلى انشقاق حزب العمال وتم تأليف وزارة ائتلافية ، وقد حدث هذا التغيير بين أغسطس وأكتوبر ١٩٣١، وفي يناير ١٩٣٢ ظهرت فكرة تأليف الوزارة القومية في مصر ، والواقع أن دار المندوب السامي هي مصدر الفكرة كما سبق أن ذكرنا . وليس التغيير السياسي الذي حدث في إنجلترا ، فالخطة وضعها المستر هور الوزير البريطاني في دار المندوب السامي منذ سبتمبر ١٩٣١ وقد رددتها الصحف المصرية في يناير ١٩٣٢ ، ولكن ليس من المعروف أن الفكرة حيلة لفض الائتلاف أم أنها كانت محاولة مخلصة لتغيير الحالة التي أصبحت لا تطاق بين مصر وإنجلترا بإعادة الدستور القديم وإبرام الاتفاق ، والذي لا شك فيه أنها كانت

---

[٥٠] د. محمد فريد حشيش ، ص ٩٠ .
[٥١] د. محمد حسين هيكل ، ص ٢٧٩ .
[٥٢] د. مصطفى النحاس جبر ، ص ٣٨٨ .
[٥٣] د. جلال يحيي ، ص ٥٢١ .
[٥٤] د. عبدالعظيم رمضان ، ص ٧٦٠ .
[٥٥] د. مصطفى النحاس جبر ، ص ٣٨٨ .

سبباً في انشقاق الوفد[٥٦] الذي بدت بوادره باستقالة نجيب الغرابلي من الوفد في أغسطس ١٩٣٢ لخلاف شخصي بينه وبين مكرم عبيد في قضية القنابل ، وكانا من هيئة الدفاع فيها ، وقد قبل النحاس استقالة الغرابلي لأنه رأى بعد خلافه مع مكرم اتصاله بوزارة صدقي وتعاون معها ، وقد تضامن مع الغرابلي تسعة آخرون فانفصلوا عن الوفد .

وفي ديسمبر ١٩٣٢ ضم الوفد أثنى عشر عضواً جديداً إلى هيئته بدلاً ممن انفصلوا أو ماتوا ، والواقع لم يكن أعضاء الوفد على صواب في جعل فكرة الوزارة الائتلافية سبباً للخلاف والانشقاق ، فهذا ليس من مصلحة الوفد ولا القضية الوطنية ، لأن ذلك سوف يؤدي إلى إقحام السياسة البريطانية في حل مشاكل مصر الداخلية [٥٧] وإن المسائل الشخصية يجب تجنبها بعيداً عن الحل الوطني حتى لا يكون ذلك على حساب مصر فتضعف قواهم أمام الاحتلال فتصبح ذريعة لتدخله .

---

[٥٦] د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٥٤

[٥٧] الرافعي ، ص ١٨٦ ، ١٨٧

انهيار نظام صدقي :-

فشل الاحتلال ، وفشلت الرجعية في إحداث الصدع في جبهة المقاومة على نطاق واسع ضد انقلاب صدقي[1] رغم الانشقاق الذي حدث في الوفد الركن الأساسي في المعارضة ضد وزارة صدقي ، وتبين للحكومة المصرية من خلال المباحثات مع الحكومة البريطانية أنها لا تنوي الاتفاق معها ، وهذا أمر بديهي ، فالنظام الصدقي لا يستند إلى ركيزة شعبية توفر له أسباب الاستقرار .

لهذا فلا عجب إذا أخذت عوامل الانهيار تصيب النظام الجديد وهذه العوامل منها ما يتعلق بأنصار النظام الجديد وانقسامهم ، ومنها ما يتعلق بازدياد ميول الملك الاوتوقراطية ، ومنها ما يتعلق بتدخل الإنجليز ، وبسبب الضعف الذي أصاب مركز الوزارة بعزوف الإنجليز عن التفاوض معها ، وتوقع سقوطها إن عاجلاً أو آجلاً ، رأى بعض أعضائها أنه من الخير النجاة بأنفسهم قبل السقوط ، وكانت المناسبة " قضية البداري " ، فقد قتل مأمور مركز البداري في مارس ١٩٣٢ ، بسبب ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الأفراد ، مما دعا اثنين منهم إلى قتله انتقاماً منه ، فحكمت محكمة جنايات أسيوط بالإعدام على الأول والأشغال الشاقة المؤبدة على الثاني ، فرفعا طعناً أمام محكمة النقض والإبرام برئاسة عبدالعزيز فهمي باشا ، ثم أصدرت حكمها في ديسمبر ١٩٣٢ وفيه أثبتت أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما وصفته بأنه إجرام في إجرام ، فمن وقائعها ما هو جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة ، ورأت أن ما جعلته محكمة الجنايات موجباً لاستعمال الشدة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة ، ولفتت في حكمها ولاة الأمور إلى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائي ، لأن المحكمة لا تملك قانوناً تخفيف العقوبة (*).

---

(١) د. النحاس جبر ، ص ٣٩٣

* حادث البداري ــ حادث ثأري بين العائلات ، عمل المأمور القتيل على القبض على شباب هذه العائلات لاعتقالهم ، ولما لم يستطع المأمور القبض عليهم أخذ كبار السن والنساء لكي يتقدم الهاربون بتسليم أنفسهم ، ولما لم يحدث ذلك أساء المأمور معاملة كبار السن والنساء ، معاملة يصعب وصفها ، مما أدى إلى قيام الشهير " بالدرس " وكان طالباً أزهرياً وقتئذ وزميله " حسونة أبو عاشور " بقتل المأمور ومهندس الري أثناء سيرهم في أحد شوارع البداري للتنزه .وفي مقابلة مع الدرس عام ١٩٨١ ذكر أن سبب القتل هو عمل وطني ، وأن هذا المأمور من أب مصري وأم فرنسية ، وإن حكم الإعدام خفف إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وخمس عشرة سنة لزميله بدلاً من الأشغال الشاقة ، وذكر أنه خرج بالعفو مع قيام الثورة عام١٩٥٢ .

ولا ندري إن كان المأمور فعل ذلك من قبيل فرض الأمن والنظام أم من قبيل القهر المتبع في ذلك النظام وقتئذ ، وعلى كل حال فقد كانا الحالتين فالمأمور مخطئ وقد لقى جزاءه . أما عن دور الحادث في المسألة السياسية للدولة بأي من خلال صدور الحكم وضرورة تخفيفه من قبل وزير العدل والتحقيقات الأخرى التي رأى صدقي أنها سوف تظهر فظاعة عهده .

كانت هذه المناسبة التي رأى على ماهر باشا وزير العدل الخروج فيها من الوزارة ، فعلى أثر إبلاغ حكم محكمة النقض إلى الوزارة ، أمر بإيقاف تنفيذ حكم الإعدام ، واتخاذ الإجراءات القانونية لتخفيف الحكم ، وأمر بالتحقيق في حوادث التعذيب التي وقعت من رجال البوليس والإدارة في بلاد أخرى ، وتبين من تحقيقات النيابة ، إدانة رجال البوليس ، وقد رأى على ماهر وصدقي أن استمرار التحقيقات سوف يكشف عن فظائع لا ينبغي لها أن تظهر لأنها سوف تشهر بالوزارة ، ولهذا وقع النزاع بين الرجلين ، نزاعاً تضامن فيه عبدالفتاح يحيي وزير الخارجية مع على ماهر .

والعجيب في الأمر اتفاق صدقي مع السراي على استبعاد هذين الوزيرين بأن يقدم صدقي استقالة الوزارة ثم يؤلفها مرة أخرى من غير الوزيرين [٢] فقبل الملك استقالة الوزارة في ٤ يناير ١٩٣٣ وعهد في اليوم نفسه إلى صدقي بتأليف وزارة جديدة ، فألفها وقد خلت من الوزيرين المذكورين [٣] ، رغم أن " مارلو " يستبعد صلة السراي بذلك لاعتقاده أن صلة على ماهر بالقصر دليلاً على رغبته في التخلص من صدقي كما سبق أن تخلص من الوفد[٤] .

الجدير بالذكر أن أحداث القمع من جانب رجال البوليس ضد الأهالي لم تتوقف ، فقد حدثت مصادمات دامية بين أهالي " الحصانية " مركز السنبلاوين ــ دقهلية ــ وبين البوليس ، بسبب خلاف على وابور لطحن الغلال وضرب الأرز بين صاحبه أحد الأعيان الوفديين وبين الإدارة [٥] ، والواقع أن القلاقل التي انتشرت في المدن انتقلت أيضاً إلى الأقاليم ، وذلك بسبب تدهور الأمن العام ، رغم ما سبق من القهر والعنف الذي استخدمته الحكومة ويلاحظ أن تقرير دار المندوب السامي يوضح أن الاضطهاد الحكومي قد مكن الحكومة من السيطرة على الموقف في ظل هذا الحكم [٦] الدكتاتوري الذي تسلكه حكومة صدقي .

مرض صدقي بالشلل وطلب من الملك أن يستعفيه من أعباء الحكم ، ولكن الملك رأى أن يسافر إلى أوربا للعلاج ، وسافر وشفي وعاد إلى مصر ، وهو يعتقد أنه سيبقى رئيساً للوزارة ما شاء الله من سنوات ، ولكن بعد عودته بأسابيع قدم استقالته في ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ ، وقد قبلها

---

[٢] مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ في ٩ يناير ١٩٣٣ ، ص ٣٤ ، الرافعي ، ص ١٨٩ ــ ١٩١ ، د. النحاس جبر ، ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، د. ضياء الدين الريس ، ص ١٧١ ــ ١٧٣ ، د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٦٠ ، ٧٦١ .

[٣] فؤاد كرم ، ص ٣٢١ ــ ٣٢٥ .

[٤] J.Marlowe : Op . Cit ., p. 292

[٥] المقطم في ١٩٣٣/٢/١٥ ، الرافعي ، ص ١٩١ .

[٦] F.O . 407 / 217 , No , 47 , From Loraine to Simon , 8/11/1933

الملك في ٢٧ سبتمبر[٧] . لا عن قناعة منه بضيق البلاد من وزارة صدقي ، ولكن أيضاً بسبب الخوف من ازدياد نفوذ صدقي [٨] ، بل أخطر من ذلك أن صدقي صانع الدستور ــ الذي كان الهدف الأساسي منه تقوية سلطات العرش ــ اصطدم بتزايد سلطات الملك ، فكانت الاستقالة بعد عهد شبه ديكتاتوري استمر في الحكم لما يقرب من تسعة وثلاثين شهراً ، وكان ذلك بمثابة إدانة ضمنية لنظام ١٩٣٠ وجهها إليه نفس الرجل الذي كان يعد محركه الأول طيلة ثلاث سنوات عندئذ وغداة استقالة الوزراء التابعين لحزب الأحرار الدستوريين ، وكما حدث عام ١٩٢٥ بدأت السراي تمارس ديكتاتورية شبه مطلقة من خلال حكومة لا نفوذ لها ، ونقصد بها حكومة عبد الفتاح يحيي باشا [٩] .

وكان لاستقالة صدقي وقع بليغ في النفوس ، لأنه لم يكن أحد يتوقعها ، خاصة أنه كان دائماً يعلن عزمه على البقاء ، حتى في أيام مرضه الذي شل نشاطه [١٠] وقد شيعته " السياسة " بقولها " إن هذه الاستقالة كانت ختام عهد بغيض من وزارات غير مسئولة ، لا رقيب عليها إلا زكي الإبراشي [١١] .

تألفت الوزارة برئاسة عبد الفتاح يحيي في نفس يوم قبول الملك لاستقالة صدقي وهو يوم ٢٧ سبتمبر [١٢] وكان عبد الفتاح يحيي في باريس وقبل أن يصل إلى مصر ، كان الملك قد اختار أعضاء الوزارة الجديدة دون اتباع التقاليد الدستورية المرعية في هذا الشأن باستشارة زعيم الأغلبية البرلمانية لإحراز ثقتها [١٣] ، وانتخب حزب الشعب عبدالفتاح يحيي رئيساً له ، وأرسلت برقيات التهنئة التي أرسلتها لجان حزب الشعب بالأقاليم إلى رئيس الوزراء على توليه رئاسة الحزب خلفاً لإسماعيل صدقي [١٤] واستمر البرلمان الذي أيد صدقي مؤيداً للرئيس الجديد ، ورأى صدقي بعينيه المولود الذي صنعه يعقه ويخرج عن طاعته بل ويعاديه .

ويعتبر تعيين عبد الفتاح يحيي شبيهاً بتعيين زيور في عام ١٩٢٤ ، وهذا يعني أن الحكم أصبح خالصاً للسراي ، كما أن الخطأ الذي

---

[٧] فؤاد كرم ، ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، د. محمد حسين هيكل ، ص ٢٩٠ ، إسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ١٢١

[٨] F.O 407/217 , No . 45 Loraine to Simon , 4/11/1933

[٩] مارسيل كولومب ، ص ٧٢ ، ٧٣

[١٠] عبد العزيز الأزهري وآخران ، ص ٢٦٠

[١١] د. أحمد زكريا الشلق ، ص ٣٩٠

[١٢] فؤاد كرم ، ص ١٣٣ ــ ٣٣٥

[١٣] الأهرام ، في ٢٥ /٩/١٩٣٣

[١٤] الشعب في ١٩٣٣/٩/٢٥

ارتكبه عبد الفتاح يحيي في قبوله الوزارة وهو يعلم أنه لا أنصار له في الشعب وأن الحزب الذي اعتمد عليه صدقي لم يحمه من بطش السراي ، فهو حزب لا وجود له إلا في أروقة مجلس النواب بالقاهرة [١٥].

ناهيك عن قيام عبد الفتاح يحيي باختيار وزيرين من حزب الشعب هما فهمي كريم وعلى المنزلاوي بدون علم صدقي الذي أوضح أنه إذا قبل أحدهما المنصب دون استئذان الحزب يكون خارجاً منه بحكم نظام الحزب[١٦] وتفاديا لأي هزيمة مستقبلاً ، رأى أن يكون الحزب ممثلاً كاملاً في الوزارة ، فاقترح ضم عضو شعبي ثالث إلى الوزيرين السابقين ، ولكن الملك رفض ذلك ، بل أكثر من ذلك ، فإن الوزيرين رفضا اقتراح صدقي ، ووافقا على دخول الوزارة رغم أنف الحزب [١٧] ولا يفوتنا في هذا المقام أن عبد الفتاح يحيي رئيس الوزراء والذي كان نائباً ثم رئيساً لحزب الشعب هو نفسه الذي فصله صدقي من وزارته بسبب حادثة البداري ، ورغم رفض الملك تعيين وزير ثالث من حزب الشعب ، فإن عبد الفتاح يحيي أعلن أن حزب الشعب ممثل في الوزارة، وذلك حتى لا يخرج الحزب من الحكم[١٨] أما صدقي فقد قال : " استقلت من عضويته ورأيت أن أعود إلى طريقتي في البعد عن الحزبية والأحزاب" [١٩] .

وفي ٢٧ يناير ١٩٣٤ صدر مرسوم بوجوب حلف الوزراء يمين الولاء والإخلاص للملك والوطن ، وأن يكونوا مطيعين للدستور ولقوانين البلاد قبل أن يتولوا أعمالهم [٢٠] ، ولم تكن هذه اليمين مما يوجبه دستور ١٩٢٣ ولا كان الوزراء يقسمونها من قبل ، وإنما نص الدستور فقط على اليمين التي يقسمها أعضاء البرلمان ، كما أن دستور ١٩٣٠ لم يدخل تعديلاً في هذه المادة ، ولكن يبدو أن الملك أراد ذلك ، وأن يقدم فيها الملك على الوطن ، في حين أن دستور ١٩٢٣ يقدم الوطن على الملك [٢١].

وقد أوجبت المادة ٨٩ من الدستور على أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب تأدية اليمين علناً بقاعة المجلس ، وإذا كان الوزراء يختارون في الغالب من بين أعضاء المجلسين فإنهم يكونون قد أقسموا بهذه الصفة ، على أنهم لا يكونون قد أعلنوا بصيغة القسم أن يؤدوا أعمالهم كوزراء ، وهذه الأعمال من حيث اتصالها بالسلطة التنفيذية تختلف عن أعمال النواب

---

[١٥] محمد زكي عبدالقادر ، ص ٧٤ ، ٧٥
[١٦] الأهرام ، في ١٩٣٣/٩/٢٣
[١٧] الأهرام في ٢٨ /١٩٣٣/٩
[١٨] نفسه ، في ١٩٩٣/٩/٢٩
[١٩] إسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ٩٨
[٢٠] مصطفى رياض بسيوني : راؤول فرجون ، ص ٢٠١/ ٣١٩ /٢ وزراء .
[٢١] الرافعي ، ص ٢٠٢

والشيوخ ، ولذلك وجب أن تتبع اليمين بيمين أخرى [٢٢] ، والجدير بالذكر أن هذا التقليد ــ يمين الولاء ــ استمر بعد ذلك ، واعتقد أنه لا ضرر في وجوب اليمين ، وإنما الخلاف هو تقديم الملك على الوطن .

ومما لا شك فيه أن هذه اليمين أدت إلى إدراك الإنجليز مدى ضعف الوزارة بسبب انصياعها للملك وانفصالها عن الشعب ، وهذا زاد من استعلاء الإنجليز وتدخلهم في شئون البلاد الداخلية[٢٣] وكما فعل الإنجليز إزاء تضامن الأحزاب في عام ١٩٢٦ ، فعلوا في أواخر ١٩٣٤ ، فقد لاحظوا أن السراي يكتمل لها السلطان ، وهم يكرهون أن ينفرد به أحد دونهم في مصر ، وعملوا على ضرب كل سلطة بأخرى ، وقد أطلقوا المعركة بين السراي والشعب ، وراقبوا الموقف إلى أن انفرد القصر أو كاد بالسلطة ، ولاحظوا أن الأمور قد تفلت من أيديهم لذلك كان تدخلهم عنيفاً في هذه المرة [٢٤] حيث تدخلوا في أدق الخصوصيات ، حتى في شأن مرض الملك ، فقد ألمح الإنجليز لعبد الفتاح يحيي أن هذا المرض يستدعي تعيين قائمقام له ، يتولى سلطته أثناء مرضه بناء على توجيهات من الملك، وذلك حتى لا ينقل الحكم إلى أيد غير مسئولة ، وزادوا في التدخل بطلب الإطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء في حالة وفاة الملك ، بل وحملوا عبدالفتاح يحيي تبعية سوء العلاقة بينهم وبين الحكومة المصرية بسبب رفضه إطلاع المندوب السامي بالنيابة على الوثيقة ، كما تدخلوا في المناصب الكبرى بالسراي فعندما غضب المندوب السامي بالنيابة على زكى الإبراشي ناظر الخاصة الملكية ألمحوا إلى وجوب تعيين رئيس للديوان الملكي الذي كان شاغراً منذ أغسطس ١٩٣١ ، فاستجاب السراي إلى طلبهم ، وعين أحمد زيور رئيساً للديوان في أواخر أكتوبر ١٩٣٤ . وكان ذلك رغبة من الملك في التقارب مع الإنجليز ، كما اعترضوا على بقاء كبير مهندسي القصور الملكية الإيطالي في منصبه ، ونسبوا إليه أنه يعمل لحساب دولته [٢٥] وأكثر من ذلك أنهم أشاروا إلى ثروة الملك

---

[٢٢] مصطفى رياض بسيوني ، راؤول فرجون ، نفس المكان .

[٢٣] الرافعي ، ص ٢٠٢ ، محسن محمد ، ص ٢٥١

[٢٤] محمد زكي عبدالقادر ، ٧٥

[٢٥] الرافعي ، ص ٢٠٣ ، المقطم في ١٩٣٥/٣/١ ، محسن محمد : أصول الحكم ، ص ٢٥١ ، نفسه ، عندما يموت الملك ، كتاب التعاون ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٩٧ ،

Akbal Ali Shah : Fuad King Of Egypt , London , 1936 , pp , 263 – 269

تولى زكي الإبراشي منصب رئيس الديوان الملكي بالنيابة منذ استقال منه محمد توفيق نسيم في أغسطس ١٩٣١ ، عقب عودته من رحلة الاستشفاء من أوربا ، كما سبقت الإشارة ، وكان الإبراشي يتدخل في كل الأعمال ، فلما وقع صدقي مريضا برز الإبراشي وصار يوجه دفة الحكم مباشرة وكأنه أصبح رئيسا للوزراء ، فكان يحضر جلسات مجلس الوزراء علناً ويلقي بتوجيهاته ، وهي توجيهات الملك ، ويتدخل في جميع شئون الدولة ، وهذا أدى إلى أن صدقي يجعل ذلك من أسباب استقالته بقوله : " وجدت الحال لا تطاق =

المريض ، وتقدموا إلى السراي بطلبات تتعلق بتربية الأمير فاروق وأشاروا بإرساله إلى لندن ، ويجب أن يعامل هناك كشخص عادي ودون أن ترافقه الحاشية الخاصة به ؛ فأرسله الملك مكرها [٢٦]. والواقع أنه لم يكن بجديد مثل هذه التدخلات فهي موجودة طوال عهد الاحتلال .

ليس هذا فحسب ، فقد طلب المندوب السامي بالنيابة عزل عبد الفتاح يحيي وضمان رئيس وزراء جديد وزير معاً لوقف تدخلات الإبراشي على أن يحاط المندوب السامي علماً قبل تعيين رئيس الوزراء الجديد ، فعرض الملك على الإنجليز الخيار بين على ماهر وتوفيق نسيم ، ويبدو أن الاختيار وقع على نسيم [٢٧] رغم أن كفة على ماهر كانت الأرجح ، لأنه يحظى بتأييد الملك نظراً لأن اختياره قد يثبت أقدام نظام حكم صدقي ، كما أن على ماهر هو أنسب شخصية تعمل على تقريب وجهات النظر بين الوزارة ومطالب الإنجليز [٢٨] وهذا يعني أنه إذا تم تعيين على ماهر سوف يكون على غير رغبة الوفد .

-فاعتزمت الاستقالة : . انظر د. ضياء الدين الريس ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، المقطم في ٢٥و ٢٧ / ١٠/١٩٣٣.

F.O 407/217 . No , 36 Campbell to Simon , 27/9/1933 , Akbal Ali Shah : Op . Cit . , p 270 إسماعيل صدقي : مذكراتي ، ص ١٢١ .

أيضا كان الإبراشي يتدخل في شئون الملك نفسه ، فمنذ أن أصبح رئيسا للديوان وهو يضغط على الملك ليبيع بعض أراضيه الزراعية وفاء لقرض قدره ٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني كان قد اقترضه من الحكومة الإيطالية ، أنظر ، تريفور إيفانز ، مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ ــ ١٩٤٦ جـ ١ ، ترجمة ، د. عبد الرؤف أحمد عمرو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص ١١٠ ، ويقول مارسيل كولومب: " إن تدخله في شئون حكومة عبد الفتاح يحيي الضعيفة أمر أضاع الثقة بالعهد "، ص ٧٣ .

(٢٦) محمد زكي عبد القادر ، ص ٢٧٥ ، مذكرات اللورد كيلرن ، ص ٥٤ ، ص٥٥ .

(٢٧) د. مصطفى النحاس جبر ، ص ٤١٥ .

(٢٨) الأهرام في ١٩٣٤/١١/٦ .

إلغاء دستور ١٩٣٠ والمطالبة بإعادة دستور ١٩٢٣

إن مجرد اختيار نسيم لتولي الحكم في تلك الظروف لهو كافيا لتوقع تغييرات لمصلحة القضية الدستورية على الأقل ، فنسيم كان معارضا لدستور ١٩٣٠ عندما كان رئيساً للديوان الملكي ، ورفع صدقي مشروع دستوره إلى الملك ، فوضع نسيم مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور وعارض إصداره على الصورة التي قدمها صدقي ، ولما لم يأخذ الملك بنصيحته ، قدم استقالته من منصبه ، وأراد الملك أن يكافأه على خدماته بتعيينه عضواً في مجلس الشيوخ الجديد ، ولكن نسيم رفض هذا التعيين حتى لا يقسم يمين الولاء لدستور لا يرتضيه [١] ، سافر نسيم إلى أوربا للعلاج من مرض أصابه في عينه [٢] وبعد عودته قدم استقالته من رئاسة الديوان في أغسطس ١٩٣١ وأرجعها إلى الأسباب الصحية التي ألمت به [٣] وتولى زكي الإبراشي رئاسة الديوان الملكي بالنيابة بدلاً منه في نفس الشهر [٤] وكان نسيم يرى عودة دستور ١٩٢٣ وتشكيل وزارة محايدة ، وأبدى استعداده لتأليف هذه الوزارة من الأغلبية ، وبما أن الوفد هو الأغلبية فقد رأى أن نسيم يمثل وجهة نظر الوفد كاملة [٥] ولهذا رسخ في أذهان الوفديين أن وزارة نسيم إنما هي "وزارة انتقال " لا وزارة استقرار " [٦] . وقد اشترط نسيم لقبوله الوزارة إبطال يمين الولاء لدستور ١٩٣٠ وحل البرلمان وإجراء انتخابات ومنح الحرية المطلقة للبرلمان الجديد في وضع الدستور الذي يراه وحل حزب الاتحاد وتعطيل صحيفتي الاتحاد والليبرتية [٧] وطالبت الصحف الوفدية الوزارة بأن تستقيل ما دامت غير قادرة على وقف التدخلات البريطانية [٨] .

على كل حال قدم عبد الفتاح يحيي استقالة الوزارة في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، وذكر أن سبب الاستقالة هو الضغوط البريطانية التي لا تحترم حقوق البلاد ، وقبلها الملك في ١٤ نوفمبر ، وفي نفس اليوم صدر الأمر الملكي بتعيين محمد توفيق نسيم باشا رئيساً للوزارة[٩]، وقد وصف " أرنولد توينبي "" Arnold Toynby هذا الوضع بقوله العودة إلى وحدة التحالف الوطني،

---

[١] د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٧٠ ، ٧٧١ ، د. محمد فريد حشيش، ص ٩١ ، محسن محمد عندما يموت الملك ، ص ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

[٢] الأهرام في ١٩٣١/٥/١٧.

[٣] الأهرام في ١٩٣١/٨/٦ . Akbal Ali .Shah : Op . Cit. p. 270

[٤] محسن محمد : عندما يموت الملك ، ص ٤٤٩ .

[٥] د. مصطفى النحاس جبر : ص ٤٠٢ ، Akbal Ali Shah:Op.Cit.p 275

[٦] د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٧١ .

[٧] د..محمد خليل صبحي ، ص ٨١٣ Akbal Ali Shah: op .Cit, pp, 270 – 271

[٨] نجوى كامل ، ص ٢٦٩ .

[٩] فؤاد كرم ، ص ٣٣٥ ــ ٣٣٧ ، جاك بيرك ، ص ١٨٥ .

وهذا يشير إلى مدى تأثير القصر ، وتحذيره من العودة إلى قوة الزعامة الوطنية [١٠] رغم أنها وصفت بأنها وزارة حيادية ، إذ أن أعضائها لم يكن منهم من ينتمي إلى حزب من الأحزاب[١١] .

قوبل تعيين نسيم بمظاهرات تردد فيها أنه رجل الساعة طالبين منه العمل على نظام برلماني واسع تمثل فيه البلاد حق التمثيل [١٢] ، كما قوبل بمظاهرات طلابية سلمية واسعة المدى ، لم يتصدى لهم البوليس فهي مظاهرات تأييد وتهنئة [١٣] وقوبل أيضا بتأييد من الوفد ، حيث وافق النحاس على ترشيحه حينما استشارته دار المندوب السامي وتعهدت له أن وزارته ستكون حيادية[١٤] . كما أن الوفديين وجدوا أن تولي هذه الوزارة الحكم يعتبر تمهيداً لإلغاء دستور ١٩٣٠ ، ومن ثم استقبلوها دون إقامة أية عراقيل في طريقها[١٥] رغم تصريح " سير صمويل هور" في ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ بأن بريطانيا نصحت مصر بعدم إعادة العمل بدستور ١٩٢٣[١٦] وكان نسيم عند حسن ظن الوفد فقد كان أول عمل للوزارة أن استصدرت الأمر الملكي بإلغاء دستور ١٩٣٠ ، وحل مجلسي البرلمان القائمين على أساسه في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ، دون أن تكمل مدته التشريعية [١٧] ورغم أنه لم يقرن هذا الإلغاء بعودة دستور ١٩٢٣ ، إلا أن الوفد اعتبر هذا الإجراء بادرة أمل ليس بالنسبة للوزارة فحسب بل وللسياسة البريطانية أيضاً [١٨] وقام الوفد بعقد مؤتمر في يناير ١٩٣٥ طالب فيه نسيم بعودة الدستور [١٩] وكان هذا هو الإنهاء الرسمي والقانوني للعهد السابق(٢٠ يونيه ١٩٣٠ ــ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤) وقد آثار ذلك موجة من الفرح والارتياح ، لأن هذا كان نصراً لإرادة الشعب [٢٠] ،وقد تعهد نسيم بتوفير الحرية التامة للصحافة والاجتماعات [٢١] وأما إلغاء نسيم لدستور ١٩٣٠فقد كان يعرف تماماً إن ذلك يرضى مطالب الأمة[٢٢] .

---

(١٠) مذكرات لورد كليرن ، ص ٩٣ .

(١١) Akbal Ali Shah : Op . Cit ,. Pp , 271 – 272

(١٢) الأهرام في ٥ ، ١٩٣٤/١١/١٣.

(١٣) نفسه في ١٩ ــ ٢٢ /١٩٣٤/١١ .

(١٤) نفسه في ١٩٣٤/١٢/١٠ ، د. ضياء الدين الريس ، ص ١٩٦ .

(١٥) د. محمد فريد حشيش، ص ٩١ ،محسن محمد:عندما يموت الملك ، ص ٢١٣

(١٦) جاك بيرك ، ص ١٨٦ .

(١٧) د. محمود متولي ، ص ١١٨ .

(١٨) د. محمد حسين هيكل ، ص ٣٠٥ ، د. محمد فريد حشيش ، ص ٩١ .

(١٩) P.J . Vatikiotis : The History of Modern Egypt , London , 1991, p . 271

(٢٠) د.ضياء الدين الريس،ص ١٩٧، ١٩٨ ،محسن محمد:عندما يموت الملك،ص ٢١٤ .

(٢١) الأهرام في ١٩٣٤/١١/١٦.

(٢٢) المقطم في ١٩٣٤/١١/٢١.

الجدير بالذكر أن الوزارة الصدقية سبق أن ذكرنا أنها نكلت بالعمد والمشايخ وفصلتهم من وظائفهم وفرضت عليهم الغرامات ، أما وزارة نسيم فقد صدر قرار وزير داخليتها بإعادة العمد والمشايخ الذين فصلوا في عهد صدقي إلى وظائفهم وفصل الذين عينتهم حيث كان أكثرهم من الذين مالأتهم من شر الموظفين سيرة ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الإفلاس[٢٣] كما ردت جميع الغرامات التي حصلت من العمد والمشايخ [٢٤] وقت محاكمتهم في انتخابات صدقي وصدر بشأن انتخابات العمد والمشايخ مرسوم بقانون رقم ٥٧ في ٦ ديسمبر ١٩٣٤ [٢٥] وقد اهتمت الوزارة بتطوير التعليم وأعادت إلى الجامعة المصرية استقلالها الداخلي [٢٦] بعد أن وقف بعدة تدخلات من جانب حكومة صدقي تعوق استقلال الجامعة.

الجدير بالذكر أنه يؤخذ على نسيم عدم قدرته على اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى المندوب السامي البريطاني [٢٧] وعن هذا يقول جاك بيرك : "المعروف عن نسيم منذ القدم أنه رجل ضعيف ، يعتقد أن كل ما تطلبه السفارة البريطانية ، أمراً لا يقبل المناقشة " .... وأنه قد أسرف في خضوعه للأجنبي ، ففي تعديل لوزارته في فبراير ١٩٣٥ ضم إليها عزيز عزت باشا ، الذي كان ضابطاً سابقاً في الجيش البريطاني " [٢٨] وبالرغم من ذلك انزعجت سلطات الاحتلال من تعيين نسيم اعتقاداً منها أن الوفد سوف يسيطر على الحكم[٢٩] .

أما عن مسألة الدستور فقد تقدم نسيم إلى الإنجليز طالباً الإذن بإعادة دستور ١٩٢٣ وإعادة الحياة النيابية على أساسه ، كما أعلن رغبة مصر في إبرام معاهدة مع إنجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين إزاء الأخرى ، وقد أحس الوفد بضرورة الإسراع في العمل لعودة الدستور عندما بدأت تظهر دسائس من جانب الإبراشي في القصر والشيخ الظواهري في الأزهر ، وبناء على هذا طلب نسيم من الملك في ١٨ إبريل ١٩٣٥ مستعيناً بالمندوب السامي " السير مايلز لامبسون " خروج الإبراشي والظواهري من منصبهما فوافق الملك على هذا الطلب في الشهر نفسه [٣٠] رغم أن الإبراشي كان الأداة الباقية لنفوذ الملك ، وأبعد عن مصر حيث عين وزيراً

---

[٢٣] الأهرام في ١٧ /١٢/١٩٣٤ السياسة في ١٩٣٤/١٢/٢٠ ، د. محمد حسين هيكل ، ص ٣٠٦ ــ ٣٠٨

F.O .407 /218 . No . 7 , Lampson to Simon 17/1/1935.

[٢٤] عبدالمنعم الدسوقي ، ص ٢٩٨ .

[٢٥] مصطفى رياض بسيوني ، راؤول فرجون ، ص . ٠١٤٨/٤ عدد .

[٢٦] دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٦ ، وثيقة بدون .

[٢٧] F.O 407 /218 . No . 35 . Op , Cit ,. 13/3/1935

[٢٨] جاك بيرك ، ص ١٨٥ .

[٢٩] F.O . 407 /218 . No . 36.Op . Cit. 20/3/1935

[٣٠] د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٧٤ ، ٧٧٥ .

مفوضاً في بروكسل ، وكان يحاول أن يبث الدسائس في الأزهر ليخرج الوزارة ، أما الشيخ الظواهري شيخ الأزهر أداة الملك في الأزهر ، فاضطر أن يقدم استقالته عقب خروج الإبراشي [٣١] وبذلك أصبح الملك تحت رحمة الوزارة والإنجليز .

ولما طالب نسيم الملك بإعادة دستور ١٩٢٣ أو تنقيحه بما فيه الصالح العام وإما وضع دستور تقره جمعية تأسيسية [٣٢] وحتى ذلك الحين كان على الملك – وحتى إعلان الدستور الجديد – أن يحكم بواسطة وزرائه وعلى مسئوليتهم ، " طبقاً لمبادئ الحرية والمساواة التي كانت دائماً قوام النظام الدستوري في مصر " [٣٣] جاء خطاب الملك في ٢٠ إبريل ١٩٣٥ رداً على ذلك أنه يفضل إعادة دستور ١٩٢٣ [٣٤].

ويبدو أن مطالبة نسيم بإعادة الدستور كانت مناورة منه ، لأنه كان يظن أن الملك سيرفض ، وبذلك يلقي العبء على عاتق الملك [٣٥] فنسيم كان يرى في إعادة الدستور إجراء الانتخابات ، وليس هناك شك في أن الوفد سيفوز بالأغلبية ويرجع إلى الحكم ، فاتبع سياسة المماطلة وإظهار غير ما يبطن [٣٦] ، والواقع أن الملك كان سريع الخاطر – كما يقول الظواهري فقد أدرك مناورة نسيم التي وراء مطالبه ، فرد عليه بأنه يؤثر إعادة دستور ١٩٢٣ [٣٧] وهو يعلم أن الوزارة لا تريد إعادته ولا الإنجليز .

تشاور نسيم مع الوفد وقد أبدي النحاس اعتراضه على تدخل الإنجليز في أخص المسائل الداخلية ، وأبدوا تمسكهم بدستور ١٩٢٣ [٣٨] وقد عرض عليهم نسيم تقديم استقالته للملك ولكنهم رفضوا ذلك وطلبوا منه أن يواصل سعيه لإعادة الدستور ، وأن يحتج على تدخل الإنجليز غير المشروع في أمر هو من حق الملك وشعبه وحدهما ، وان ذلك يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فالمسألة الدستورية مسألة داخلية بحتة [٣٩].

---

(٣١) د. ضياء الدين الريس ، ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٣٢) دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٦ ، وثيقة في ١٨ /٤/١٩٣٥.

(٣٣) مارسل كولومب ، ص ٧٤ .

(٣٤) د. محمد خليل صبحي ، ص ٨٩٠ P.J.Vatikiotis: Op.Cit .,p292

(٣٥) د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٧٥ .

(٣٦) د. ضياء الدين الريس ، ص ٢٠٩ .

(٣٧) د. عبد العظيم رمضان ، ص ٧٧٥ .

(٣٨) نفسه ، ص ٧٧٥ ، ٧٧٦ .

(٣٩) دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٦ ، وثيقة في ١٤/١١/١٩٣٥ .

ولما بدا في الأفق تفاقم الخطر الدولي بسبب الحرب الإيطالية الحبشية ، وآثار ذلك القلق في دوائر الاستعمار بالقاهرة ، وقد ظن الإنجليز أن مصر تخشى على سلامة أراضيها من الإيطاليين وهذا يدفعها إلى الارتماء في أحضان الإنجليز [٤٠] والواقع هو زعم بريطاني لجعل مصر قاعدة لقواتها ، لأن قوات موسوليني تمر عبر قناة السويس إلى الحبشة الواقعة على حدود السودان ، وتتاخم مصر من الغرب " ليبيا " وبالفعل نشبت الحرب الإيطالية الحبشية في ٣ أكتوبر ١٩٣٥ ، مما أدى إلى سعي بريطانيا للسيطرة على شئون البلاد ، وبالتالي خلق شعوراً وطنياً مضاداً وساخطاً [٤١] خاصة مع ازدياد الدعاية الإيطالية والمعادية للإنجليز في مصر والمنطقة وضرورة القضاء على هذه الدعاية من جانب الإنجليز [٤٢] وبالتالي فإن بريطانيا تخشى عودة الوفد للحكم في ظل تلك الظروف ، لذا حالت دون عودة الدستور والحياة النيابية في مصر .

وفجاة في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ أدلى " صمويل هور " Samuel Hoare وزير خارجية بريطانيا بتصريح قال فيه : عندما استبشرت الحكومة البريطانية في شأن الدستور ، نصحت بأن لا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ ما دام قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل ، وأن الثاني لا ينطبق على رغبات البلاد ، وكان لهذا التصريح أثره في النفوس وجرح المشاعر الوطنية ، إذ كان اعترافاً صريحاً بالتدخل الصريح في شأن الدستور [٤٣] وطالبت الأحزاب بضرورة استقالة الوزارة لسوء سياستها[٤٤] . وعلق " مارلو " على تصريح "هور " بأنه " الجهل الذي تنقصه الكياسة " [٤٥] لأن ظهور مثل هذا التصريح في ظل الظروف الدولية الراهنة ليس في مصلحة بريطانيا، فقد يكون سبباً في قيام الثورة ، كما حدث في عام ١٩١٩ عندما رفض الإنجليز سفر الوفد إلى أوربا لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح .

وبذلك تدخل الحركة الوطنية مرحلة جديدة برز خلالها دور الشباب المصري كقائد للحركة الوطنية ، والثورة ضد طغيان الاستعمار الذي سلب البلاد حقها ممثلاً في دستورها الذي نالته بالكفاح والعرق خلال سنوات طوال .

---

(٤٠) F.O , 407/218 , No . 60 , Lampson to Samuel Hoare , 12/7/1935

(٤١) د. ضياء الدين الريس ، ص ٣٦ ، ٥٢ ، ٥٣

(٤٢) Vatikiotis : Op . Cit ., p.292

(٤٣) الرافعي ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، د. رؤوف عباس حامد : تاريخ جامعة القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص ١٦٥ ، المقطم في ١٠/١١/١٩٣٥ .

(٤٤) الأهرام في ١٨ /١١/١٩٣٥ ، د. محمود حلمي مصطفى ، ص ٢٠١

(٤٥) J. Marlowe : Op. Cit ., p 295

ثورة الطلبة ١٩٣٥ وتأليف الجبهة الوطنية وإعادة دستور ١٩٢٣:

في يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ ــ وهو اليوم الذي كان بمثابة عيد الجهاد الوطني ، أذاع نسيم بياناً شرح فيه قصة الصراع الدستوري قال فيه : " ما كان في مقدورنا إلغاء دستور وإحياء مكانه فوراً ، ولذلك اكتفينا عند إلغاء دستور ١٩٣٠ بالاحتفاظ بمبادئ الدستور الأساسية لنسير عليها ونتبعها وقررنا في آن واحد وفي نفس الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية ما يأتي :

١ــ أنه إلى أن يستبدل النظام المذكور بنظام آخر يجب أن يتحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التي لا يزال يعمل بها منذ إنشاء النظام الدستوري في مصر .

٢ــ إن نتمشى في حكمنا على المبادئ الأساسية الدستورية منذ إنشاء النظام الدستوري في مصر .

٣ــ أن يظل شكل الدولة وحقوق المصريين كما هي منذ إدخال النظام الدستوري في مصر .

٤ــ أن يظل نظام وراثة العرش طبقاً للأمر الملكي الصادر في ١٣ إبريل ١٩٢٢ .

٥ ــ أن تعرض المراسيم بقوانين التي تصدر طبقاً لهذا الأمر على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول فإن لم تعرض يبطل العمل بها في المستقبل .

٦ــ إلى أن ينفذ الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذي يحل محل نظام سنة ١٩٣٠ والذي أبطل بتولي جلالة الملك السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان والسلطة التنفيذية ويباشرها بواسطة مجلس الوزراء وعلى مسئوليتهم طبقاً لمبادئ الحرية والمساواة [1] .

وفي نفس اليوم الذي أصدر فيه نسيم بيانه (١٣ نوفمبر) ألقى النحاس خطاباً سياسياً هاماً في الموقف السياسي أعلن في نهايته عدة قرارات تمثلت في الآتي :ــ

١ــ توجيه الدعوة إلى الأمة كلها بعدم التعاون مع الإنجليز بسبب استمرارهم في الاعتداء على الدستور .

٢ــ ضرورة استقالة الوزارة ، لأن استمرارها إقرار لاعتداء الإنجليز على الدستور .

٣ــ إذا لم تستقل الوزارة فإن الوفد لا يؤيدها بعد الآن .

---

[1] د. محمود متولي ، ص ٩٣ ، ٩٤ .

٤ـ كل وزارة تتعاون مع الإنجليز مع استمرار اعتدائهم على الدستور والاستقلال هي وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد [٢] .

وقد تعالت الهتافات في القاهرة لهذا الأمر ، وهي تدل على روح وطنية جادة مثل " فلتحيا الثورة " و " الدستور أو الثورة " و "السودان لا يتجزأ " و " يسقط الاستعمار " و" يسقط هور وتصريحه " [٣] ، كما ألقى محمد محمود خطاباً هاجم فيه وزارة نسيم إذ جعلت إعادة الدستور والحكم النيابي في مصر رهناً بمشيئة الإنجليز مع أنها في الصميم من سيادة مصر ، ولا يجوز أن يكون لدولة أجنبية سلطان في أمرها [٤].

الجدير بالذكر أن يوم ذكرى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر) ساعد على إشعال الحماسة الوطنية بين الجماهير [٥] حيث عقد الطلبة اجتماعاً داخل حرم الجامعة بالجيزة أدانوا فيه موقف بريطانيا ، ثم خرجوا في مظاهرة سلمية تصدي لهم البوليس وأطلق عليهم النار ، فأصيب عدد من الطلبة ، ومع ذلك استمروا يهتفون بحياة مصر والدستور [٦] كما أصيب مساعد حكمدار العاصمة " لوكاس بك " والمستر نوبل " مفتش البوليس الإنجليزي [٧].

وفي مظاهرة من الجامعة إلى بيت الأمة وضريح زغلول ترددت إشاعة بين الطلبة أن الجنود الإنجليز في معسكر قصر النيل أطلقوا النيران على مقدمة المظاهرة مما أدى إلى حدوث هياج أدى إلى الصدام مع البوليس ، كما ذهب جزء من المظاهرة إلى دار المندوب السامي ، وجزء آخر هاجم القنصلية البريطانية ، وانتشرت المظاهرة في مختلف أنحاء القاهرة ، وامتدت خارجها إلى الأقاليم ، وشملت الأزهر والمعاهد الدينية والمدارس ، وأسفر الصدام عن إصابة ٥٠ طالباً من الأزهر و٤٠ من رجال البوليس [٨] ، وفي اليوم التالي١٤ نوفمبر حاصر البوليس نحو ٣٠٠ طالب من المتظاهرين فوق كوبري عباس وأطلق عليهم النار فقتل طالب الزراعة محمد عبد المجيد مرسي وجرح طالب الآداب محمد عبد الحكيم الجراحي جرحاً بالغاً مات على أثره في اليوم التالي ، وألقي القبض على عدد من الطلبة ، وأصدرت إدارة الجامعة قراراً بتعطيل الدراسة لمدة عشرة أيام [٩]

---

[٢] الأهرام في ١٩٣٥/١١/١٤ ، د. محمود فريد حشيش ، ص ٩٥ ، د. محمود حلمي مصطفى ، ص ٢٠١

[٣] الأهرام في ١٩٣٥/١١/١٤

[٤] د. محمد حسين هيكل ، ص ٣١٣

[٥] المقطم في ١٤ /١١/ ١٩٣٥

[٦] د. رؤف عباس حامد ، ص ١٦٥

[٧] الأهرام في ١٩٣٥/١١/١٤

[٨] نفسه

[٩] د. رؤوف عباس حامد ، ص ١٦٥

لهذا عقد الوفد اجتماعاً قرر فيه إرسال مذكرة احتجاج إلى عصبة الأمم على تصريح " هور " الذي تسبب في الحوادث الدامية في مصر ، كما أرسل صورة منها إلى ممثلي الدول الأجنبية في مصر ليبلغوها إلى حكوماتهم [١٠] .

ورغم تعطيل الدراسة في الجامعة تجنباً للمظاهرات إلا أن ذلك لم يجدي فقد استمرت المظاهرات ، مما دفع وزارة المعارف أن تصدر قراراً مماثلاً لمدارسها ، كما عطلت الدراسة في الأزهر خلال شهر رمضان [١١] وأضربت النقابات وتوقفت الصحافة عن الصدور احتجاجاً على تدخل بريطانيا وموقف الوزارة ، وظهر أن الموقف صورة من ثورة ١٩١٩ [١٢] .

وتضامن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مع الطلبة ، كما كان للقضاء المصري موقف وطني مشرف من طلبة الجامعة الذين قدموا للمحاكمة أمام محكمة عابدين الجزئية في ٢٧ نوفمبر ، حيث أصدرت المحكمة أحكاماً خفيفة على الطلبة ، فأثار ذلك ثائرة المندوب السامي فضغط على الحكومة لإصدار تعليمات للقضاة بتوقيع أقصى العقوبة على الطلبة [١٣] .

مما حدا بالطلبة السعي الحثيث لدى زعماء الأحزاب المختلفة أن يتحدوا ويتفقوا على مطالبة بريطانيا بالكف عن التدخل في شئون مصر الداخلية[١٤] ، والواقع أن الطلبة نجحوا في مسعاهم هذا رغم ما ذكر عن الوفد أنه يرفض الائتلاف مع الأحزاب الأخرى ، وإنما كان الخلاف حول المبادئ التي يتم عليها ، لذا وضع الوفد شروطاً لتأليف جبهة وطنية ، تمثلت في الآتي :-

١- أن يطالب الملك بعودة دستور ١٩٢٣ فوراً ومن غير تأجيل .
٢- أن يضرب الجميع عن الحكم إلا في ظل دستور ١٩٢٣ .
٣- أن يعلن الجميع استقلال الأمة استقلالاً تاماً [١٥] .

مما لا شك فيه أن هذه الشروط هي التي يجب أن تكون، فهي أساس الحكم في البلاد وللمصلحة العامة ليس للوفد فقط كحزب وإنما لجميع الأحزاب ، لذا فالوفد محقاً فيها حتى لا يتخلف أي حزب آخر عن هذه المطالب الوطنية .

---

(١٠) الأهرام في ١٩٣٥/١١/١٦ .
(١١) الأهرام في ١٧ ــ ١٩ /١١/١٩٣٥ .
(١٢) د. محمد فريد حشيش ، ص ٩٧ .
(١٣) د. رؤوف عباس حامد ، ص ١٦٦ ، ١٦٧ ، د. ضياء الدين الريس ، ص١٠٠ــ ١٠٣ .
(١٤) الأهرام في ١٩٣٥/١١/١٦ .
(١٥) الأهرام في ٢٧ /١١/١٩٣٥ .

ويبدو أن الدكتور محمد حسين هيكل من فرط حرصه على الدستور قد نسى أو تناسى في غمرة هذا الحرص أن الأحرار الدستوريين وأصدقائهم كانوا هم دائماً قبله الدستور ، ثم أن الوفد كان يقرن مطالبته بعودة الدستور بالمطالبة بإبرام الاتفاق مع بريطانيا ، ويتضح هذا من خطاب النحاس الذي ألقاه في ١٣ نوفمبر " أن عودة الدستور يجب أن تكون قبل كل شيء " وعلى كل حال لم يكن هذا الخلاف بين الحزبين مثبطاً لجهود الطلبة ، وكانوا قد وصلوا إلى شيء من النضوج السياسي أعانهم على الاستقلال عن الأحزاب وتكوين رأي خاص بهم ، فرأوا ضرورة اتحاد الأحزاب والمطالبة بمعاهدة تنهي الوضع القائم فتظاهروا في أوائل ديسمبر ١٩٣٥ ، وألفوا وفداً منهم للسعي لدى الأحزاب للتوفيق بينهم[١٦] .

وفي ٥ ديسمبر صرح "هور" أمام البرلمان الإنجليزي أن مسألة الدستور مسألة داخلية، واعتبرت مصر أن هذا التصريح خطوة إلى الأمام ، فاستغل نسيم الفرصة وطلب من المندوب السامي إصدار الدستور ، ولكن أمام المماطلة الإنجليزية ، هدد نسيم بتقديم استقالته[١٧] وكان تصريح هور من أهم العوامل التي عجلت بتأليف الجبهة الوطنية ، فإذا كان تصريحه الأول ترك في نفوس المصريين أثر سيئاً برفضه دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ ، فإن تصريحه الثاني رغم أنه محاولاً إزالة هذا التأثير السيء إلا أنه جاء تأكيداً أن الإنجليز يعارضون عودة دستور ١٩٢٣ ، رغم كل الحوادث الدامية التي وقعت في البلاد[١٨] .

على كل حال تجددت المظاهرات مرة أخر في أعقاب تصريح هور الثاني ، ففي ٧ ديسمبر أعيد افتتاح الجامعة ، وحددت اللجنة التنفيذية للطلبة ذلك اليوم لإزاحة الستار عن النصب التذكاري للشهداء ، ثم خرجوا بمظاهرة كبيرة ، وحدث صدام بين الطلبة والبوليس بعد عبورهم كوبري عباس[١٩] وذلك لأن الجماهير الطلابية لم تر في التصريح الثاني "لهور" ما يساعد على عودة الدستور ، كما أن الطلبة يرون أن الحل الوحيد هو عودة الدستور الذي ارتضته البلاد[٢٠] واستمرت المظاهرات ، بل وشاركت الجماهير الطلبة فيها ، فظهرت الحكومة بالمظهر الإرهابي مع المتظاهرين فأصدرت بياناً أنذرت فيه بإطلاق الرصاص على المتظاهرين ، ثم أصدرت بياناً آخر بمنع نشر قرارات الطلبة وبياناتهم في الصحف : " وأعاد مجلس الوزراء تعطيل الدراسة في الجامعة إلى أجل غير مسمي [٢١] .

---

[١٦] د. محمد فريد حشيش : ص ١٠٠ ، ١٠١ .
[١٧] الأهرام في ٦ ، ١٠ /١١/ ١٩٣٥ ، المقطم في ١٩٣٥/١٢/٧ .
[١٨] د. محمود متولي ، ص ٩٦ ، ٩٧ .
[١٩] الأهرام في ١٩٣٥/١٢/١٠ .
[٢٠] المقطم في ١٩٣٥/١٢/٩ .
[٢١] الأهرام في ١٩٣٥/١٠:١٢ .

ورغم كل هذا فقد استمرت حركة الطلبة ، وزاد نطاقها عنفاً بعد أن أصاب أحد الكونستبلات الإنجليز أحد الطلبة برصاص مسدسه ، مما أدى إلى عنف المظاهرات وانتشارها خارج القاهرة [٢٢].

وفي ٦ ديسمبر اجتمع في منزل محمد محمود كل من أحمد ماهر ومكرم عبيد وحافظ عفيفي ومحمد حسين هيكل وأمين يحيي للنظر في تقريب وجهات النظر بين الأحزاب وتأليف جبهة وطنية متحدة ، وقد اتفقوا على تأليف جبهة وطنية مهمتها المطالبة بالآتي :-

١ــ إعادة دستور ١٩٢٣ .

٢ــ عقد معاهدة مع إنجلترا على أساس مشروع النحاس ــ هندرسون ، على أن يتم إرسال كتاب إلى الملك لإصدار دستور ١٩٢٣ وإرسال آخر إلى المندوب السامي [٢٣] تطالبه بتوقيع معاهدة بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان ، وقد تم إرسال الكتابين في ١٢ ديسمبر [٢٤] ويلاحظ أن الوفد أصر على رغباته بالنسبة للأحزاب الأخرى (الدستور ثم المعاهدة)وليس العكس،وقد نجح في ذلك .

وإزاء الرفض الإنجليزي لإصدار الدستور ، رأى نسيم أنه من الأفضل تقديم استقالته[٢٥] في الوقت الذي أثمر فيه ضغط الرأي العام والمظاهرات الطلابية عن تأليف الجبهة الوطنية من الوفد والحزب الوطني والأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد وفريق من الساسة المستقلين للمطالبة بعودة الدستور [٢٦] ، ولكن المعارضة الإنجليزية وقفت أمام ذلك رغم مناشدة المندوب السامي " لامبسون " حكومته بعدم الاعتراض على عودة الدستور [٢٧].

ولكن أمام اشتداد الثورة الشعبية من الشباب وعامة الجماهير ضد قوى الثورة المضادة التي صادرت الحياة البرلمانية وأوقفت العمل بالدستور ، أجبرت السراي والإنجليز على الموافقة بعودة دستور ١٩٢٣ [٢٨] .

واستجاب الملك إلى طلب الجبهة الوطنية وأصدر في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أمراً ملكياً بأن النظام الدستوري للمملك المصرية هو النظام الذي تقرر بالأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ أي بالدستور الذي صدر في تلك السنة

---

(٢٢) نفسه .

(٢٣) د. محمود متولي ، ص ٩٧ .

(٢٤) د. محمد فريد حشيش ، ص ١٠١ ، مذكرات اللورد كلبرن ، ص ١١١ .

(٢٥) الأهرام في ١٩٣٥/١٢/١٠ .

(٢٦) محمد زكي عبد القادر ، ص ٧٦ .

(٢٧) الأهرام في ١٩٣٥/١٢/١٠.

(٢٨) محمود متولي ، ص ٩٨ .

والعمل بقانون الانتخاب المباشر الصادر في عام ١٩٢٤ [٢٩] وجاء في كتاب عودة الدستور ": " أنه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها إلا بأن يعود إلى الأمة فوراً دستورها الصادر في عام ١٩٢٣ " وأفادت الجبهة الوطنية أن عودة الحياة الدستورية تعني استقرار نظام الحكم [٣٠] ، وإنصافاً للآخرين، فإنه إذا كانت الجبهة الوطنية تقدمت بكتابها إلى الملك لعودة الدستور ، فإن نسيم أيضاً تقدم بكتاب آخر للملك يطالبه بعودة دستور ١٩٢٣ [٣١] .

مما لا شك فيه أن عودة دستور ١٩٢٣ جاء ثمرة للعوامل الآتية :-

١ــ رغبة بريطانيا في التفاوض لعقد معاهدة جديدة مع حكومة دستورية منتخبة .

٢ــ تخوف السراي من عدم القدرة على تشكيل حكومة تتعامل مع مشكلة الأمن الداخلي ، وكذلك مع العلاقات المصرية الإنجليزية [٣٢] .

٣ــ ضغط الوفد من جانب وثورة الطلبة من جانب آخر .

٤ــ ضغط الجبهة الوطنية .

٥ــ الغزو الإيطالي للحبشة الذي أشار إلى ظهور أزمة دولية وازدياد الدعاية الإيطالية المعادية للإنجليز في مصر ، وعلى الإنجليز القضاء عليها .

ومما لا شك فيه أيضاً أن هذه العوامل جاءت تتويجاً لنضال الأمة والقوى السياسية ، وبداية الطريق لإعادة الحياة النيابية وبداية لوصول الوفد إلى الحكم .

ومما سبق يتضح أن أول من يتحمل تبعية الانقلابات الدستورية في مصر هم الأحرار الدستوريون والسراي والإنجليز وبعض الساسة المماليك لسلطة الملك ، والنتيجة أن برلمانات مصر ضربت الرقم القياسي في قصر مدتها منذ صدور دستور ١٩٢٣ ، فمنها ما لم يعمر ساعات ، وليس فيها مجلس نواب واحد أتم دوراته كلها ومدة عملها لا تذكر في شيء بجانب أوقات تعطيلها ، أما الدستور فقد عطل العمل به أكثر من مرة، بل أن معظم فترة الدراسة ألغي فيها الدستور نهائياً وحل محله (دستور ١٩٣٠) وترتب عليه برلمان خاص عطل بدوره من يونيه ١٩٣٤ إلى ما بعد فترة الدراسة (مايو ١٩٣٦) رغم أنه يعتبر أطول البرلمانات عمراً

---

[٢٩] المملكة المصرية ، خطاب العرش في ٢٣ مايو ١٩٣٦ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٣٦ ، ص٢ ، الرافعي ، ص ٢٢٤ .

[٣٠] د. محمود متولي ، ص ٩٧ ، ٩٨ .

[٣١] فؤاد كرم ، ص ٣٤١ .

[٣٢] F.O 407/249 . No . 63 Ronald Campbell to Kelly . 22/8/1935 , Vatikiotis : Op . Cit ., p.291 .

(يونيه ١٩٣١ ــ نوفمبر ١٩٣٤) لأنه كان مفروضاً على الشعب ومرغوباً فيه من السراي.

أما بالنسبة لحكم الأحزاب فقد نجد أنه منذ بداية الدراسة وحتى عام ١٩٣٤ كان الحكم للقصر بواسطة أحزاب الأقلية ومساندة الإنجليز ، ولم يكن لحزب الأغلبية دور معمر في الحكم ، وفي عام ١٩٣٥ كانت ثورة الطلبة التي أعادت دستور ١٩٢٣ الذي قضى بعودة حكم الأغلبية.

الجدير بالذكر أن تعدد الأحزاب ليس دليلاً على وجود حكم ديمقراطي سليم ، كما أن المنطق الديمقراطي يقضي بأن حزب الأغلبية هو الذي يشكل الحكومة ، وخلال فترة الدراسة نجد أن حزب الأغلبية هو حزب الوفد ، ومع ذلك لم يسمح له بتشكيل الحكومة إلا في ظروف معينة ، والجدير بالذكر أيضاً أن المنطق الديمقراطي في الحكم يعمل على التوازن بين السلطتين ــ التنفيذية والتشريعية ــ ولكن حدث العكس فوجدنا أن السلطة التنفيذية خاصة الملك طغت على التشريعية بالإسراف في حق حل مجلس النواب ، بينما لم يستخدم مجلس النواب حقه الدستوري في سحب الثقة من الوزارة ولو لمرة واحدة خلال تلك الفترة ، فالملك حل مجلس النواب في ١٢ يوليه ١٩٣٠ في عهد صدقي وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ في عهد نسيم.

وتوضح الدراسة أن القضية الوطنية المصرية تقوم على محورين أساسيين هما الاستقلال والدستور مهما اختلفت الحكومات في نظام سياستها ــ الأغلبية إلمعارضة وبعض الحكومات التي تلعب دور المخلص للسراي ، ومماألاة الإنجليز في أحيان كثيرة.

ورغم كل المحاولات من أجل المفاوضات مع بريطانيا لم تصل مصر إلى نتيجة إيجابية حتى نهاية البحث وذلك بسبب تمسك بريطانيا بمسألة السودان .

كما توضح الدراسة المشاركة الوطنية والحزبية للطلبة والشباب وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على نضج الوعي السياسي للطلبة ولكثير من قطاع الشباب في المجتمع المصري ، ويتضح ذلك من خلال ثورة ١٩٣٥ ، واللجنة التنفيذية للطلبة.

والشيء الطبيعي هو أن الملك لا يرغب في الدستور طالما الدستور يقيد بعض الشيء من سلطاته ، لذا فهو كان رافضا لدستورية ١٩٢٣ ، وموافقاً على دستور ١٩٣٠ الذي أتاح له سلطات واسعة ، ولهذا يؤخذ على وزارة صدقي عداؤها للشعب بسبب إلغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار دستور ١٩٣٠ الذي أضاع معظم حقوق الشعب وقدمها هدية للملك . مما نتج عنه حكم البلاد حكماً مطلقاً .

المصادر والمراجع

الوثائق :

وثائق غير منشورة :

العربيـــة :

ـ دار الوثائق القومية .
ـ محافظ عابدين ـ أرقام : ٢١٦ ، ٢٦٧ ، ٥٧١ ، ٥٨٤
ـ محافظ مجلس الوزراء ـ أرقام : ٥ ، ٦

الأجنبية :

Public Record Office :

F.o. 407 / 197, 212, 217, 218, 249,

وثائق منشورة :

ـ الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية ، تقرير عن اشتراك البرلمان المصري في مؤتمرات ، الاتحاد البرلماني الدولي ، التي عقدت من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٩ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٥ .
ـ رئاسة مجلس الوزراء ، الدستور المصري وقانون الانتخاب ، ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، المطبعة الأميرية ١٩٣٠.
ـ محمد حسين هيكل (د) ، إبراهيم عبدالقادر المازني ، محمد عبدالله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ، مطبعة السياسة ، القاهرة ، ١٩٣١.
ـ مصطفي رياض بسيوني ، راؤول فرجون : المجموعة الدائمة للقوانين والقرارات المصرية.، مطبعة فوتيادسي وشركاه ، (ب ، ت)
ـ مضابط مجلس الشيوخ.
ـ مضابط مجلس النواب.
ـ المملكة المصرية ، خطاب العرش في حفلة افتتاح البرلمان في ٢٠ يونيه ١٩٣١ ، المطبعة الأميرية ، ١٣٣١ .
ـ المملكة المصرية ، خطاب العرش في ١٧ ديسمبر ١٩٣١ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٣١ .
ـ المملكة المصرية ، خطاب العرش في ٢٣ مايو ١٩٣٦ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٣٦ .

المذكرات :

ـ إسماعيل صدقي باشا : مذكراتي ، تحقيق ، سامي أبوالنور (د) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١.
ـ تريفور إيفانز ، مذكرات اللورد كليرن ١٩٣٤ ـ ١٩٤٦ ، جـ ١ ، ترجمة ، د. عبد الرؤف أحمد عمرو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ .
ـ د. محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، جـ ١ ، دار المعارف ، ١٩٥١ .

الرسائل العلمية

ـ أميمة صابر البغدادي : الحركة الوطنية المصرية من ١٩١١ إلـى ١٩٢٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ ، غير منشورة.

المراجع العربية :

ـ أحمد زكريا الشلق (د) : حـزب الأحـرار الدسـتوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

ـ السعيد رزق حجاج (د) : دستور ١٩٢٣ بين الوفد والقصـر ١٩٢٣ ـ ١٩٢٧ ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

ـ جاك بيرك ، ترجمة ، يونس شاهين : مصر الأمبريالية ، والثـورة ، الهيئـة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

ـ جلال يحيى (د) : العالم العربي الحديث ، الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

ـ رؤف عباس حامد (د) : تاريخ جامعة القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤.

ـ سامي مهران : الحياة النيابية في مصر ، جمعية الإخاء والعاملين للبرلمانـات العربية ، مركز التدريب البرلمان العربي ، ١٩٩٥.

ـ ضياء الدين الريس (د) : الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ، جـ ١ ، مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٥.

ـ طعيمة الجرف : ثورة ٢٣ يوليو ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥.

ـ عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة (يشتمل على تاريخ مصر القومي من أبريل ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فـي ٢٣ أغسـطس ١٩٢٧ ، جـ١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ط١ ، ١٩٤٧.

ـ ـــــــــــ : في أعقاب الثورة جـ ٢ ، دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٨٨.

ـ عبد العزيز الأزهري ، على عبيد الله سرحان ، محمد مجاهد ، فـؤاد الأول ، مطبعة مصر ، ١٩٣٧ .

ـ عبد العزيز الرفاعي : ثورة مصر سنة ١٩١٩ دراسة تحليلية تاريخية ١٩١٤ ـ ١٩١٩ ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٦.

ـ عبد العظيم رمضان (د) : تطور الحركة الوطنية في مصـر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، جـ ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ .

ـ على الدين هلال (د) : السياسة والحكم في مصر العـهد البرلمـاني ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

ـ فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، جـ ١ ، الهيئة المصرية العامـة للكتاب ، طـ ٢ ، ١٩٩٤.

ـ مارسيل كولومب ، ترجمة ، زمير الشايب : تطور مصـر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، مكتبة مدبولي ، ١٩٥٠.

ـ محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، جـ٥ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٩.

ـ محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ، كتاب روز اليوسف ، العدد السادس ، ١٩٥٥.

ـ محمد فريد حشيش (د) : حزب الوفد ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩.
ـ محمود حلمي مصطفي (د) : تاريخ مصر السياسي ـ سياسة إنجلترا الداخلية من ١٨٨٢ ـ ١٩٥٢ ، مكتبة الطليعة ، أسيوط ١٩٦٧.
ـ محمود متولي (د) : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠.
ـ محسن محمد : أصول الحكم ، تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية ، دار المعارف ، ١٩٨٠.
ـ ـــــــــ : عندما يموت الملك ، كتاب التعاون ، القاهرة ١٩٨٠.
ـ مصطفى النحاس جبر (د) : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ، من ١٩١٤ ـ ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ .
ـ نبيه بيومي عبد الله (د) : الحياة البرلمانية في مصر ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
ـ نجوي كامل : الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ١٩١٩ ـ ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩

المراجع الأجنبية :

Lioyd, Lord : Egypt since Cromer , Vol . 11 , London, 1934 .
Marlowe , J. : Anglo Egyptian Relation 1800 – 1953, London , 1954 .
Shah , Akbal Ali : Fuad King of Egypt , London , 1936 .
Vatikiotis , P.J.: The History of Modern Egypt , London , 1991

الدوريات
الأهرام
ـ البركان
ـ السياسة
ـ الشعب
ـ المجلة التاريخية المصرية
ـ المقطم .